الأمم المتحدة A/54/PV.56

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٥٦
الخميس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رودريغيز باريا (كوبا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٤٧ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقريرا الأمين العام (A/54/311 و A/54/355)

مشروعا قرارين (A/54/L.24/Rev.1 و A/54/L.27)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل كولومبيا ليعرض مشروع القرار A/54/L.24/Rev.1.

السيد فالديفييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يشرف كولومبيا أن تعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/54/L.24/Rev.1 المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

أود أن أقدم شكرنا للأمين العام ولمختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة على تقديمهم في الوقت المناسب مجموعة من التقارير المفصلة عن الحالة في أمريكا الوسطى، توضح الإنجازات التي تحققت والعمل المتبقى الذي ينبغي القيام به، خاصة بعد وقوع الكوارث التي سببها إعصار ميتش. ونعرب عن امتناننا أيضا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

إن السلم الذي ينعم به اليوم اخوتنا في أمريكا الوسطى، هو ثمرة لعملية صعبة كان لها الفضل في التعبير عن المشاعر والإرادة العازمة لشعوب وحكومات منطقتنا. إن السلام بالنسبة لشعب أمريكا الوسطى، كما هو الحال بالنسبة لجميع المجتمعات والأمم، عنصر أساسي لكسر الحواجز التي تحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصبح لدينا الآن الشرعية اللازمة للتقدم صوب بناء ديمقراطيات جديدة.

وقد دعمت كولومبيا بعزم السعي نحو تحقيق السلام في أمريكا الوسطى منذ الجهود الأولى التي اضطلعت بها مجموعة كونتادورا في سنة ١٩٨٣، وعملية إسكيبولاس

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86489
9986489

في سنة ١٩٨٦ واتفاق إسكيبولاس الثاني للسلام في سنة ١٩٨٧. ولذا فإنه يشرفنا أن نؤكد أن استجابة المنطقة، بعد مضي ١٢ سنة على توقيع الاتفاق، كانت إيجابية. وحان الوقت الآن للإشادة بحكومات وشعوب أمريكا الوسطى على تصميمها وشجاعتها وعزمها الذي لا يني لتعزيز قضية السلام الدائم، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة وسيادة القانون.

كانت هذه السنة صعبة، ولكنها كانت مثمرة أيضا. فقد أجري عدد من العمليات الانتخابية في مناخ هادئ وبضمانات كاملة. وهذه دلالة إيجابية على تعزيز الديمقراطيات في المنطقة. وصحيح أن الإعصار ميتش - أسوأ كارثة طبيعية ألمت بالمنطقة على الإطلاق كانت له آثار عوقت التقدم في هذه العملية. ومع ذلك، كان لتلك الظاهرة الطبيعية نفسها أثر إيجابي على المجتمع الدولي، الذي استجاب في تضامن، وقدم دعما كبيرا لإعادة بناء وإنعاش البلدان الأكثر تضررا، والمنطقة بشكل عام.

وتقارير الأمين العام تؤكد أن تعزيز المؤسسات الإقليمية لا يزال مستمرا. وشهدت على ذلك أنشطة منظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى ومصرف التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى. وعلى نفس المنوال، استمر التحالف من أجل التنمية المستدامة، الذي يحدد أولويات الاستراتيجيات الإقليمية الرامية إلى تشجيع احترام الحياة، والسلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنوع الإثني، والتكامل الاقتصادي، والتنمية المستدامة، في الاضطلاع بعمله على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، دمجت محكمة العدل لأمريكا الوسطى في منظومة المؤسسات الإقليمية. ولا شك في أن هذه المؤسسات تمثل دعائم العملية.

ونود أن نشدد على أهمية الدور الذي اضطلع به الأمين العام، وممثلوه الخاصون، وأجهزة وبرامج الأمم المتحدة، ومجموعات الدعم، والأطراف المانحة، والمؤسسات المالية والمجتمع الدولي. ونحن نناشد من جديد جميع هذه الأطراف الفاعلة أن تتفادى المجازفة بتعريض نتائج النضال والدروس المستفادة ونجاحات هذه العملية للخطر. ولذا فمما يكتسي أهمية بالغة تأكيد الأمين العام في تقريره على ضرورة:

"عدم الاستهانة بالصعوبات التي تواجهها حكومات أمريكا الوسطى، ولا سيما في التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار والإنصاف. فالنجاح في تحقيق التوازن بين هذه الاحتياجات هو أساس السلام الدائم". (A/54/311، الفقرة ٥٧)

ومشروع القرار المعروض علينا هو موجز للإنجازات التي تحققت حتى الآن ووصف لما تبقى من أعمال يتعين القيام بها. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى اعتماده بتوافق الآراء كاستجابة موحدة لشعوب وحكومات أمريكا الوسطى.

السيد أوريليانا ميركادو (هندوراس) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أشكر من خلالكم، وباسم بلدان أمريكا الوسطى - بنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس - الدول المقدمة لمشروع القرار المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية". فتقديمها لمشروع القرار هذا ليشهد على تضامنها الدائم مع بلداننا. ونشكر كذلك الجمعية العامة على مساندتها، واثقين من أن مشروع القرار، كشأنه في السنوات الماضية، سيعتمد بتوافق الآراء.

ونتقدم بشكرنا أيضا إلى الممثل الدائم لكولومبيا على عرضه النيِّر لمشروع القرار على الجمعية العامة.

تصادف هذه السنة الذكرى الثانية عشرة لتوقيع اتفاق إسكيبولاس الثاني، ومرور ١٠ سنوات منذ أن طلبت حكومات أمريكا الوسطى من الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ ذلك الاتفاق. ومنذ ذلك الحين ظلت حكومات أمريكا الوسطى تتلقى المساعدة في عملية إقامة سلم وطيد ودائم، من هذه المنظمة العظيمة، ومن مجموعة أصدقاء أمريكا الوسطى، ومختلف البلدان على الصعيد الثنائي، ومجموعة ريو، التي أصبحنا الآن أعضاء كاملي العضوية فيها.

وبفضل دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام، أحرزت أمريكا الوسطى تقدما هاما منذ أن نظرت الجمعية العامة لأول مرة في هذا البند عام ١٩٨٣. فجميع بلداننا لديها الآن أنظمة سياسية أكثر تعددية، وأحرزت تقدما ملموسا في بناء الديمقراطية، والحكم السديد،

واحتـــرام حقـــوق الإنسان، وسيـــادة القانون والتنمية المستدامة.

ومن أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في تعزيز السلم وتأمين التنمية للمنطقة، وقعنـــا عددا من الاتفاقات، شملت إسكيبولاس الثانـــي في عام ١٩٨٧، وبروتوكول تيغوسيغالبا في عام ١٩٩١، وإعلان غواسيمو والتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٤، ومؤخـــرا، إعلان غواتيمالا الثاني في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة.

وبالمثل، فإن الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة من خلال عمليات حفظ السلام كان حاسما في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية. وكان وجود الأمم المتحدة من خلال عمليات مثـــل فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطـــى، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، مسألة أساسية في فترة من أحرج الفترات بالنسبة لتطلعات المنطقة إلى إنهاء الصراع المسلح. وتحويل بعثات حفظ السلام هذه إلى بعثات للتحقق، وفي بعض الحالات إلى وحدات للمتابعة، ليشهد على النتائج الإيجابية للمساعي الإقليمية والدولية لتعزيز السلم في أمريكا الوسطى.

وفي مجال الأمن العام، الذي يشكل شاغلا دائما وذا أولوية لحكوماتنا، وسعنا نطاق السلطة المدنية وبذلنا جهودا لتعزيز وتعجيل إقامة العدالة من جانب المؤسسات القضائيـــة. وتم الاضطـــلاع بتلك الجهود في مجال الأمن العام وحقـــوق الإنســـان على أســـاس إقليمي من خلال مؤتمرات قمة رئاسية ووزارية.

وفـــي المجـــال الاقتصادي أيضا، أحرزنا تقدما هاما. فنحن نشارك فـــي اتفاقات إقليمية للتعاون الاقتصادي وفي مؤتمرات القمـــة الإقليمية التي تعطي الأولوية للأمـــور المتعلقـــة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى، وهشاشة المنطقة في وجه الكـــوارث الطبيعيـــة، والتنمية المستدامة والتكامل التجاري. وهذه الاتفاقـــات ومؤتمرات القمة تؤكـــد علـــى أهميـــة هـــذه المسائل في توطيد الديمقراطية، وسيادة القانون، ومشاركة المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

ولكن الدمار الذي أحدثه الإعصار ميتش في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ هـــدد جوانب التقـــدم المنتظم الذي أحرزته أمريكا الوسطى. وخلال السنة التي انقضت منذ أن ضرب ميتش المنطقة، بذلت شعوب أمريكا الوسطى ومجتمعها المدني وحكوماتها جهودا كبيرة لإعادة بناء بلداننا وتحويلها. وفي هذه العملية اعتمدنا دائما على دعم المجتمع الدولي الذي استجاب على الفور وعلى نحو دائم للكارثة التي أحدثها واحد من أسوأ الأعاصير في هذا القرن.

وهذا التضامن أُعرب عنه في إعلان ستكهولم الذي يقترح، كما يشير الأمين العام في الفقرة ٢٠ من تقريره الوارد في الوثيقة (A/54/311)، خطة عمل للمستقبل تقوم على "أساس التركيز المتكامل على الشفافية وقابلية الحكم؛ وتوطيد دعائم الديمقراطية والحكم السديد من أجـــل تعزيز اللامركزية بمشاركة نشطة من المجتمع المدني؛ والنهوض بحقوق الإنسان كهدف دائم، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين ولحقوق الطفل والجماعات الإثنية".

وقـــد جاء في كلمات رئيس جمهورية هندوراس، السيد كارلوس روبرتو فلوريس فاكوسيه، في خطابه أمام الجمعية العامة هذا العام أن:

> "أمريكـــا الوسطى تستعد لعبور الجسر بين الألفيتين وقد تكاملت جمهورياتها مع بعضها البعض أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى، تجمع بينها المثل المشتركة للمحافظة على أنفسنا متحدين لكي نكـــون أقـــوى، وللاضطلاع بدور ممتاز في القارة الأمريكيـــة، ولتحويـــل البـــرزخ إلى نقطة تلاقٍ استراتيجية للتجارة العالمية، ولنكتب لأنفسنا قصة نجاح تكون مثالا ومعيارا للمجتمع الدولي". (A/54/PV.8، ص ٣)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك لكي يعرض مشروع القرار A/54/L.27.

السيد ألبين (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يشرف الوفد المكسيكي أن يعرض مشروع القرار المعنون "بعثة الأمم المتحـــدة للتحقق في غواتيمالا"، الوارد في الوثيقة A/54/L.27، وذلـــك بالنيابة عن البلدان المقدمة له. وبالإضافة إلى البلدان الوارد ذكرها في مشروع القرار وهي البلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء عملية السلام

في غواتيمالا، انضمت وفود البلدان التالية إلى مقدمي المشروع: ألمانيا وأوروغواي وايرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا واليونان.

وديباجة مشروع القرار تقدم نبذة مختصرة عن شتى التقارير التي قدمت للجمعية للنظر فيها. كما أنها تشدد على الدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا في دعم عملية السلام، وتؤكد اهتمام الأطراف باستمرار وجود البعثة في غواتيمالا.

ويرحب منطوق مشروع القرار بالتقرير التاسع للبعثة، وبتقرير لجنة استجلاء التاريخ وبتوصياتها. ويحيط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ اتفاقات السلام ومبادرات اللجان التي أنشئت في إطار تلك الاتفاقات.

ويؤكد مشروع القرار أن بعض الإصلاحات الرئيسية لم تنجز بعد في المجالات المالية والعسكرية والانتخابية، الأمر الذي يبرز أهمية مواصلة الامتثال لاتفاقات السلام في عام ٢٠٠٠. ويشجع الحكومة على تنفيذ قرارها باعتماد نهج عسكري جديد وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بهيئة الأركان العسكرية الرئاسية.

ويؤكد النص أيضا الحاجة الأساسية إلى الوفاء بالأهداف المرسومة فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية، ويحث الحكومة على أن تضاعف جهودها في مجال تعزيز حقوق الإنسان، مع مراعاة توصيات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وتقديم جميع المساعدات الممكنة في التحقيق بشأن اغتيال المونسنيور خوان خوسيه غيراردي كونيديرا، ومتابعة توصيات لجنة استجلاء التاريخ بهدف تعزيز المصالحة الوطنية.

وأود أن أسترعي انتباه الأمانة العامة إلى الحاجة إلى ضمان أن يكون النص الاسباني متفقا مع النص الانكليزي الأصلي.

ويرحب مشروع القرار أيضا بالتزام المرشحين للرئاسة بتنفيذ اتفاقات السلام وبتأييدهم لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، ويشجع الأطراف وجميع قطاعات المجتمع الغواتيمالي على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاقات السلام.

وهناك نقطة ذات أهمية خاصة تتمثل في الدعوة الموجهة إلى المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة، وبرامجها، وصناديقها إلى مواصلة تطوير برامجها ومشاريعها المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية والمالية، في إطار تنفيذ اتفاقات السلام. وفي هذا السياق، يشدد مشروع القرار على الأهمية المستمرة للتعاون الوثيق فيما بينها.

ويشدد النص على أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا أداة رئيسية لتوطيد السلم، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان، وبناء الثقة في مجال تنفيذ اتفاقات السلام. ولهذا السبب، يُقترح أن تقرر الجمعية الإذن بتجديد ولاية البعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وأخيرا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم، في أقرب وقت ممكن، تقريرا مستكملا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، مشفوعا بتقييمه وتوصياته فيما يتعلق بعملية السلام بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كما يطلب إليه أن يبقي الجمعية العامة على علم تام فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

تقترب غواتيمالا من الألفية الجديدة بوجه جديد، وجه تتشكل ملامحه من عزم وإيمان شعب يسعى لتحقيق السلام، ومن اليقين النابع من إقامة مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة وأفضل، وأمل وطيد في مستقبل أعظم ازدهارا.

إن ارتياحنا إزاء التقدم الذي تحقق في عملية السلام يعود الفضل فيه أساسا إلى شعب غواتيمالا. وصحيح أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه، ولكننا مقتنعون بأن تفاني حكومة غواتيمالا والمجتمع الغواتيمالي في سبيل السلام والتنمية يوفر الضمان بأن أهداف اتفاقات السلام سوف تتحقق تماما.

وأمام الجمعية العامة فرصة جديدة لكي تؤكد من جديد دعمها لعملية السلام في غواتيمالا وتضامنها معها. ومن حق الأمم المتحدة أن تشارك في الارتياح والأمل اللذين تجسدهما تجربة ناجحة أخرى في الجهود التي تبذلها منظمتنا للنهوض بالسلام. وتثق البلدان المقدمة

لمشروع القرار A/54/L.27 بأنه سيحظى من الجمعية العامة بتأييدها الإجماعي.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): زميلي وصديقي، أنجيل إدموندو أريليانا ميركادو، السفير والممثل الدائم لهندوراس لدى الأمم المتحدة، عالج الموضوع العام لجدول أعمالنا بالنيابة عن جميع بلدان أمريكا الوسطى. وأود أن أشير بهذه المناسبة إلى مشروع القرار المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، الوارد في الوثيقة A/54/L.27، والذي عرضه زميلي من المكسيك.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للمبادرة التي اتخذتها اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة بتقديم مشروع القرار هذا. ولقد عملت تلك البلدان، المعروفة بأنها مجموعة أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا، الشيء الكثير للمساعدة في التفاوض على اتفاقات السلام في غواتيمالا، وفي تنفيذها أيضا. ونشعر بارتياح خاص إزاء الهدف الأساسي لهذا الاقتراح، وهو استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في بلدي.

وأعتقد أن ذلك يعكس مشاعر غالبية الغواتيماليين، ويعكس بالتأكيد مشاعر حكومتي. ومما له مغزاه أنه خلال كل مراحل الحملة السياسية التي أدت إلى الجولة الأولى من الانتخابات العامة التي أجريت منذ ١٢ يوما فقط والتي سوف تتحدد نتيجتها النهائية في انتخابات الإعادة المقرر إجراؤها يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أعرب كل حزب من الأحزاب السياسية، دون استثناء، عن تأييده الكامل لتنفيذ اتفاقات السلام، فضلا عن استمرار وجود بعثة التحقق في غواتيمالا. فالواقع أن هذه البعثة تشكل جزءا لا يتجزأ من تلك الاتفاقات.

بدأ تشغيل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا في نهاية عام ١٩٩٤، استجابة لما سبق الاتفاق عليه بين الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الاتفاق الشامل المتعلق بحقوق الإنسان الموقَّع في آذار/مارس من تلك السنة. غير أن ولايتهما قد توسعت بدرجة كبيرة بموجب اتفاق السلم الوطيد والدائم، الموقَّع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والذي طُلب فيه من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا أن تتحقق من تنفيذ كافة الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف. وطلب الأطراف الموقعون من البعثة أن تصبح وكيلا للثقة والموثوقية في تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الجدول الزمني المتفق عليه، الذي يغطي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠. وتشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا التحقق، وممارسة المساعي الحميدة أو تسهيل وتقديم خدمات استشارية ودعم تقني، والقيام بمهام الإعلام العام.

ومن الطبيعي، في مثل حال هذه الولاية الشاملة والمعقدة والحساسة، ألا يخلو عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا من المشاكل والخلافات؛ ولكننا نعتقد أن هذا العمل قد أنجز بطريقة مثالية، وبما يشرف الأمم المتحدة ويحقق المنفعة لغواتيمالا. وكما قلت في البداية، كان وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حاسم الأهمية للعمل في التطور المرضي لعملية السلام، التي حققت إنجازات رائعة. والطريقة الشفافة والتشاركية التي أجريت بها الانتخابات العامة ما هي إلا دليل واحد على الخطى العملاقة التي قطعناها في سبيل توطيد ديمقراطية التعددية.

وفي الوقت نفسه، وحسبما هو متوقع، لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير، وتنعكس هذه الحقيقة في مشروع القرار المعروض علينا. فبعض الالتزامات الهامة التي كان يتعين الوفاء بها في السنوات الثلاث الأخيرة إما لم تنفذ أو نُفذت جزئيا فقط. ولم يكن من المتوخى تنفيذ تعهدات أخرى إلا في سنة ٢٠٠٠. وما دام الجدول الزمني للامتثال والتحقق لاتفاقات السلام سيظل نافذا، فلا يمكن التفكير في الاستغناء عن وجود المساعي الحميدة للأمم المتحدة.

وأخيرا، ومن منظور الأمم المتحدة، فإن مشاركتها في أمريكا الوسطى بصورة عامة، وفي غواتيمالا على وجه أكثر تحديدا ينبغي النظر إليها إجمالا على أنها قصة نجاح باهر. لقد ساعدت المنظمة حكومات ومجتمعات مدنية في التوصل إلى طرق للمصالحة في مناطق منكوبة بالصراع، وساعدتها في الوقت نفسه على استئناف مساراتها نحو التنمية في مجالات تعاني من الركود أو الانكماش الاقتصادي. وفي جميع الأحوال تصرفت المنظمة دون أي جدول أعمال محدد، مسترشدة فقط بمبادئها الأخلاقية الأساسية التي تمتثل لها بموجب الميثاق، فضلا عن المبادئ التوجيهية التي تلقتها من الأطراف الوطنية المشاركة في قصة النجاح هذه. ولذلك فمن الملائم تماما أن تواصل المنظمة وجودها حتى تتوطد عملية السلام على النحو الأوفى.

ومن أجل هذه الأسباب جميعها، أنضم إلى مقدمي مشروع القرار في طلبهم بأن يؤيده جميع أعضاء الجمعية العامة.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف بالتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، كما أن بلدان وسط أوروبا وشرقيها المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - وأعلنت تأييدها لهذا البيان البلدين المنتسبين قبرص ومالطة.

وأود في البداية أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تزويده إيانا بتقارير ممتازة ومفصلة عن الحالة في أمريكا الوسطى وعن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. وأود أن أعرب بخاصة عن امتناننا لتوزيع تلك التقارير في الوقت المناسب. ونتطلع إلى التقرير الرابع عن تنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا.

ويسلّم الاتحاد الأوروبي مع الارتياح البالغ بأن جميع بلدان أمريكا الوسطى تتمتع اليوم بحكم ديمقراطي، وأن تقدما قد أحرز في عملية التحول الديمقراطي وفي التنمية الاجتماعية في المنطقة. ولم يتحقق السلام فحسب في البرزخ بأسره، بل ترسخت فيه أيضا جذور الديمقراطية بصفتها نظاما سياسيا مقبولا بصورة عامة. والواقع أن تقدما ملموسا أحرز منذ عام ١٩٨٣، حينما نوقش هذا البند لأول مرة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذا التطور الإيجابي، ويشجع بلدان المنطقة على مواصلة السير على هذا الدرب. ولقد أجريت الانتخابات الأخيرة بطريقة شفافة ومنظمة. غير أنه إذا أريد تحسين المشاركة الانتخابية، التي تعد حجر الأساس للديمقراطية الحقة، تدعو الحاجة في بعض الحالات إلى اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية حازمة لكي يصبح من اليسير على كل فرد أن يدلي بصوته.

في العام الماضي اجتاح منطقة أمريكا الوسطى الإعصار ميتش. وقدم الاتحاد الأوروبي الإغاثة الإنسانية وساعد في إعادة التعمير. وفي الشهور التي تلت الكارثة أصبح واضحا أن تلك الجهود وحدها لا تكفي. كذلك يلزم إحداث تغيير، وفي هذا الصدد واصل الاتحاد الأوروبي حواره مع البلدان المتضررة من هذه الكارثة للتأكد من استمرار أهل المنطقة في جني ثمار السلام والحرية والديمقراطية والتنمية.

وأوجد مؤتمر ستكهولم المعقود في أيار/مايو أساسا صلبا لتعاوننا في هذا المجال. فقد التزمنا بتقاسم المسؤولية عن إنجاز إعادة التعمير والتحول في البلدان المعنية. وهذا يرسي شراكة طويلة الأمد تسترشد بالأولويات التي حددتها بلدان أمريكا الوسطى، وعلى أساس الأهداف والمبادئ التالية التي أكدها من جديد إعلان ستكهولم المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ وهي: تقليل الضعف الاجتماعي والإيكولوجي في المنطقة؛ وإعادة التعمير والتحول في أمريكا الوسطى على أساس نهج متكامل من الشفافية وصلاح الحكم؛ وتوطيد الديمقراطية وصلاح الحكم؛ وتعزيز احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل، والجماعات العرقية والأقليات؛ وتكثيف الجهود للحد من وطأة الديون الخارجية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء آلية متابعة لإعلان ستكهولم في مدريد في أيلول/سبتمبر.

وما برح الاتحاد الأوروبي يدعم الجهود الدولية والإقليمية المبذولة للتوصل إلى سلام متفاوض عليه في أمريكا الوسطى، منذ بدايتها الأولى، بما في ذلك مساعي مجموعة كونتادورا التي شكلت في عام ١٩٨٣، وعملية اسكيبولاس التي بدأت في عام ١٩٨٦، ومعاهدة إكويبولاس الثانية للسلام لعام ١٩٨٧. ومما لا شك فيه أن حوار سان خوسيه الذي تشترك فيه بلدان أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٨٣ أسهم في ظهور مبادرة أمريكا الوسطى من أجل تسوية تفاوضية. ويستمر إسهامه بعزم أكيد في الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى حتى تصبح عمليات السلام والديمقراطية في المنطقة عمليات لا رجعة فيها، وفي الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفي تعزيز تنمية أضعف قطاعات السكان، وفي توطيد التكامل الإقليمي.

ودائما يكتمل دعمنا السياسي لبلدان أمريكا الوسطى بالمساعدة الكبيرة في الميدان الإنساني وفي التنمية والتعاون الاقتصادي. فطوال زمن الحرب كان الاتحاد الأوروبي المانح الرئيسي للمعونة للاجئي أمريكا الوسطى ومشرديها وأبنائها المعاد توطينهم ومقاتليها المسرحين.

ومنذ بدأت عملية السلام، يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض باحترام حقوق الإنسان في المنطقة. ويمكن أن نلاحظ الآن إحراز

بعض التقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان، رغم استمرار وجود مشاكل كثيرة وخصوصا في أداء النظام القضائي. كما أن الفقر والعنف هما المشكلتان الاجتماعيتان الرئيسيتان اللتان تحتاجان إلى التصدي لهما حتى يتحقق، لا السلام السياسي فحسب، بل والسلام الاجتماعي والأمن الداخلي كذلك. وتقع المسؤولية الأولية عن القضاء على هاتين المشكلتين على عاتق بلدان أمريكا الوسطى ذاتها، ولكن بوسع هذه البلدان أن تعتمد على دعم الاتحاد الأوروبي في مساعيها، بما في ذلك برامج المعونة الثنائية التي تقوم بها الدول الأعضاء.

وأمام نيكاراغوا فرصة تاريخية لتعمير البلد وتحويله. والاتحاد الأوروبي الذي يستجيب بسخاء لنداءات حكومة نيكاراغوا من أجل دعم جهود التعمير، يود أن يرى حلا سريعا لمشاكلها المؤسسية حتى يتسنى درء المزيد من المضاعفات السلبية، ويود الاتحاد الأوروبي بوجه خاص أن يعرب عن عميق قلقه إزاء الأحداث التي أدت إلى سجن المراقب المالي العام لنيكاراغوا. ويرجو الاتحاد الأوروبي مخلصا أن تستجيب حكومة نيكاراغوا بشكل إيجابي لقلقنا العميق، ومن ثم تضمن أساسا متينا لاستمرار التعاون الذي يبرز القيم المشتركة المتفق عليها في حوار سان خوسيه، ومنها مثلا قيم الديمقراطية وسيادة القانون وصلاح الحكم.

وأنتقل الآن إلى الحالة الراهنة في غواتيمالا. فلقد انقضى ما يقرب من ثلاث سنوات على توقيع اتفاقات السلام. وقد التزم الاتحاد الأوروبي بصورة كاملة بدعم تنفيذ تلك الاتفاقات. ومسؤولية تنفيذ الاتفاقات تقع على عاتق الحكومة الغواتيمالية، ولكننا ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى مواصلة دعمها في جهودها.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالشعب الغواتيمالي وبممثليه الدستوريين والسياسيين، وبجميع شرائح المجتمع المدني لما يبذلونه من جهود لتنفيذ اتفاقات السلام ولما يحرزونه من تقدم حتى الآن، وخصوصا فيما يتعلق بمركز المرأة وبإعادة التوطين. ونرحب باكتمال برنامج إعادة التوطين في حزيران/يونيه الماضي. ولكن يبقى الكثير الذي يجب عمله. ورغم نتيجة الاستفتاء الذي جرى في أيار/ مايو الماضي، فمن بالغ الأهمية أن تنفذ اتفاقات السلام بالكامل، ولا سيما ما يتعلق منها بالاحترام التام لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص للسكان الأصليين وإصلاح النظام القضائي والإصلاح الضريبي وإصلاح الأراضي والمصالحة على أساس الحق. ونحن واثقون من حدوث تحرك حاسم نحو الإصلاح في هذه الميادين جميعها بعد الانتهاء من العملية الانتخابية.

إن انتهاء الصراع المسلح وتوقيع اتفاقات السلام جاءا نتيجة لجهود مختلف الحكومات المتعاقبة، بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ الاتفاقات يقتضي تضافر جهود كل قطاعات المجتمع الغواتيمالي المستمرة من أجل تحويل التدابير والأهداف المتفق عليها إلى واقع دائم. ومن ثم نحثها جميعا، ولا سيما الأحزاب السياسية المشتركة في العملية الانتخابية الجارية، على أن تواصل الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاقات السلام.

وقد لاحظ الاتحاد الأوروبي، مع الارتياح، أعمال لجنة استجلاء التاريخ. ويحث الاتحاد السلطات الغواتيمالية على اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتنفيذ توصيات اللجنة إلى أقصى حد ممكن، بوصفها عنصرا جديدا آخر في عملية السلام الجارية، حتى يمكن تعزيز الديمقراطية وإرساء أساس المصالحة الفعلية في المجتمع الغواتيمالي.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لوجود مشاكل خطيرة تتعلق بالقانون والنظام لا تزال تعرض أمن المواطنين في غواتيمالا للخطر. ونعرب عن قلقنا إزاء عدم البت في قضايا جرائم العنف، وخاصة قضية قتل الأسقف جيراردي التي لم يفصل فيها للآن وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان. ويطالب الاتحاد الأوروبي السلطات المختصة في غواتيمالا بأن تجدد الجهود الرامية إلى كفالة التحقيق الكامل في تلك الجرائم وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ونرى أن تعزيز السلطة القضائية سيكون بالغ الضرورة لإنهاء مشكلة الإفلات من العقاب، وضمان سيادة القانون.

وبعد كل ما تقدم أقول إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا قويا العمل والأنشطة الأساسية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام خلال فترة أربع سنوات، بدأت في ١٩٩٧. وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لا تزال في صُلب الجهود الدولية لتعزيز الثقة في توطيد السلام في غواتيمالا. وفي السنة الماضية، رحبنا بإعادة هيكلة البعثة وتعزيزها وأيدنا ذلك. ونشير مع الارتياح إلى أن هذا قد عزز من قدرة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا على الاضطلاع بولايتها المعقدة، التي تتضمن أيضا بذل

المساعي الحميدة، وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم ومهام الإعلام العام.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بأعضاء البعثة على ما يضطلعون به من عمل هام. لقد دخلت البعثة المرحلة الثالثة من ولايتها، وشملت المزيد من التطور في تنفيذ النتائج التي توصلت إليها مختلف اللجان وتعزيز الإصلاح الإداري والتشريعي الواسع النطاق.

وفيما يتعلق بالسلفادور، يعترف الاتحاد الأوروبي بأنه تم تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ العناصر المعلقة في اتفاقات السلام لعام ١٩٩٢، وبخاصة فيما يتعلق ببرنامج نقل ملكية الأراضي.

ومع ذلك ففي مجالات أخرى لا تـــزال توجد بعض العقبات أمام تنفيذ المسائل المعلقة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير فقط إلى برنامـــج المستوطنات الريفية والمشاكل التي يواجهها أقارب المقاتلين المتوفين الذين لم يظهروا في الإحصاء السكاني الأصلي الذي جرى في ١٩٩٣.

وكذلك نأمل أن يتحقق المزيد من التقدم فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتهـــا وتعزيزها. وفي هذا الصـــدد، نود أن نؤكد على أهمية الدور النزيه والنشط الذي يضطلع به أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان. وفي هذا الصـــدد، يحيط الاتحاد الأوروبي علما بالاجتماع التاسع لمجلس أمنـــاء المظالم في أمريكا الوسطى المعقود في شباط/فبراير ودعوتهم الجماعية إلى كل من حكوماتهم.

وعلاوة على ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على ضرورة مواصلة الجهود لتنفيذ الإصلاحات اللازمة في مجال الأمن العام، وبخاصة فيما يتعلق بالشرطة المدنية الدولية. وعلى العموم، نرى أن من الضروري المحافظة على المكاسب التي حققتها عملية السلام وتوطيد المؤسسات التي أنشأتها.

ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا قويا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز توطيد عملية بناء السلام في السلفادور. ولقد أنيط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بالمتابعة الضرورية لهذه المسائل، بالتشاور مع الحكومات المانحة، في حين تواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة الاضطلاع بمهام المساعي الحميدة للمنظمة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي مؤتمر سان خوسيه الوزاري الخامس عشر المعقود في بون في شهر أيار/مايو بين بلدان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في منظومة التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى، أكد الاتحاد الأوروبي من جديد تصميمه على مواصلة التعاون مع المنطقة من أجل المساعدة في تعزيز تنميتها الكاملة.

ورحب المؤتمر الوزاري الخامس عشر بتوطيد منطقة أمريكا الوسطى كمنطقة للسلام والديمقراطية، واعترف بالجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى لضمان أمن السكان. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على استعداده لتعزيز تعاونه مع مبادرات أمريكا الوسطى، وبخاصة فيما يتصل بتدريب الشرطة المدنية وتطوير علاقات أفضل بين المواطنين والشرطة المدنية من خلال توفير المعلومات والحوار. وكذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي التكامل الاقتصادي الأوثق في المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، وثق الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى روابطهما وطورا شبكة ثرية من العلاقات. وفي الوقت الذي نؤكد فيه من جديد على دعمنا للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المنطقة، فإننا نتطلع أيضا إلى تكثيف التعاون والحوار مع أمريكا الوسطى في إطار الأمم المتحدة، على أساس القيم المتشاطرة ووجهات النظر المشتركة بشأن مواضيع ذات أهمية عالمية.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): عندما ناقشنا هذا البند في العام الماضي، كانت منطقة أمريكا الوسطى قد مرت قبل أيام قليلة فقط بإحدى أسوأ الكوارث الطبيعية التي شهدها هذا القرن، أي كارثة الإعصار ميتش. وبالرغم من أنه لم يتم بعد التغلب تماما على الدمار الذي سببه الإعصار، فإن الحالة قد تحسنت تحسنا كبيرا. وأدى الإعصار إلى اتخاذ أكبر تدابير دولية منسقة لحالات الطوارئ على الإطلاق. وأسهمت النرويج مساهمة كبيرة في هذه المساعدة.

وهناك جانب هام من جوانب صفقة المعونة الضخمة تجاوز مجرد إعادة كل شيء إلى مجراه الطبيعي. فقد سعت البلدان المانحة جاهدة، بالتعاون الوثيق مع البلدان المتضررة، إلى إدخال آليات تستهدف تحسين حياة

الجميع في منطقة أمريكا الوسطى على المدى الطويل. وفي إطار برامج المساعدة كنا ولا نزال نشجع الحكم السديد وزيادة الشفافية في الحكم. وسنواصل دعم المزيد من الجهود في هذا الصدد.

والانتخابات الرئاسية في غواتيمالا انتهت الآن من جولتها الأولى. وقد حضرها عدد من المراقبين الدوليين، ونفهم أنهم كانوا راضين عن الطريقة التي أجريت بها الانتخابات. وأفضل ما فيها أن أعداد الناخبين كانت أكبر بكثير مما كان متوقعا. والنرويج تهنئ غواتيمالا على هذه الإنجازات، ونحن جميعا نتطلع إلى إجراء الجولة الثانية أثناء عيد الميلاد.

إن تحويل اتفاقات السلام إلى واقع ملموس مهمة حافلة بالتحديات. ففي منتصف العام، جنحت محاولة إصلاح الدستور. ونحن نفهم أن الغواتيماليين أنفسهم سينظرون في الأسباب التي حالت دون تحقيق هذه الخطوة الهامة في ذلك الوقت، ولنا كل الثقة بأن المزيد من التقدم سيتحقق في نهاية المطاف.

وفي أوائل هذا العام وحسبما كان مقررا أصدرت لجنة تقصي الحقيقة تقريرها المتشائم. وتفاصيل ما جرى أثناء السنوات الـ ٣٦ من الحرب الأهلية، تجعل قراءة التقرير تجربة محزنة حقا. ومع ذلك فحقيقة أن التقرير قد ينشر فعلا تمثل انتصارا لتنفيذ عملية السلام.

ودعما لتنفيذ اتفاقات السلام في غواتيمالا، تعهدت النرويج بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون كرون نرويجي سنويا طوال فترة التنفيذ التي تمتد من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠. وهذا يتضمن كونها أحد أكبر المساهمين في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي نعتبر وجودها ومشاركتها في عملية التنفيذ على درجة قصوى من الأهمية. وتؤكد النرويج على أهمية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لكي تتوافق وتنفيذ اتفاقات السلام. ولذا، فإننا نؤيد تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

إن غواتيمالا حكومة وشعبا تدخل مرحلة حاسمة من عملية السلام. لقد أرسي الآن الأساس لقيام أمة تتمتع بحقوق متساوية وبفرص للجميع، كما هو محدد في اتفاقات السلام. وإننا نحث الغواتيماليين على الوقوف صفا واحدا تأييدا للتغيرات التي لا بد من إجرائها لتحقيق الأهداف الطموحة المحددة في الاتفاقات، وجعل ذلك مهمة وطنية، بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الاجتماعي - الثقافي.

وباسم الحكومة النرويجية، أؤكد من جديد على استعداد النرويج لمتابعة ومواصلة دعم غواتيمالا في جهودها لتنفيذ اتفاقات السلام.

السيد أشاريا (الهند) (تكلم بالانكليزية): وفد بلدي يشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/54/311 الذي يُبين التقدم الذي أحرزته بلدان منطقة أمريكا الوسطى في مجال السلم، والحرية، والديمقراطية والتنمية. إن شراكة الهند مع هذه البلدان معروفة، ويسرني أن أتناول الكلمة بشأن هذا البند من جدول الأعمال للتأمل في تضامننا الملزم والتزامنا بتعزيز علاقاتنا معها.

إن تفاعل الهند المتزايد مع بلدان المنطقة واضح في مجالات متنوعة. فقد كنا دائما شريكا داعما في سعي أمريكا الوسطى نحو إرساء الديمقراطية والتنمية. وشاركت الهند في بعثتي مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ونيكاراغوا. وفي إطار برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي، لا تزال الهند تحاول اقتسام خبرتها التقنية مع بلدان المنطقة في المجالات التي تهمها. ومما يدعو لبعض الارتياح أن هذه تضمنت مجالات التكنولوجيا الرفيعة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات. وفي العام الماضي وخلال الجزء الأول من هذا العام، وهذا مثال واحد فقط، تشرفت الهند باستقبال ١٢٠ مواطنا من السلفادور لفترة تدريبية لمدة تسعة أشهر بشأن تطوير برامج الحاسوب. ونحن نواصل توسيع نطاق التعاون التقني والاقتصادي بين الهند وبلدان منطقة أمريكا الوسطى ونوليه تركيزا إقليميا إضافيا ببناء مفهوم المستفيدين المتعددين الذي طرحه الأمين العام في سياق التعاون بين بلدان الجنوب.

والهند، باعتبارها ديمقراطية، تتشاطر مشاعر الارتياح التي تشعر بها بلدان أمريكا الوسطى إزاء تعزيز العمليات الديمقراطية في المنطقة. ونحن نُهنئ أصدقاءنا لتنظيمهم بنجاح انتخابات حرة شفافة خلال العام الماضي في بليز، والسلفادور وبنما، بالرغم من التحديات الكبيرة، بما في ذلك الدمار الذي ألحقه الإعصار ميتش. ويسرنا أن نستخلص من تقرير الأمين العام أن أوجه التقدم هذه في إرساء الديمقراطية تعززت بالرغم

من مصاعب اجتماعية داخلية صاحبها "ظهور شبكات الإجرام الإقليمية والدولية" (A/54/311، الفقرة ١٢). ولقد لاحظ الأمين العام أيضا حالات التهديد المثيرة للانزعاج التي يتعرض لها أعضاء النظام القضائي. وأمريكا الوسطى، في عصر يتسم بالعولمة، لا تواجه وحدها هذه التحديات التي تتعرض لها حكومات منتخبة ديمقراطيا من جانب إرهابيين ومجرمين، تغذيهم قوى خارجية. وسيكون من الضروري للمجتمع الدولي أن يتصرف بشكل منسق لكفالة العمل الفعال ضد العناصر الإرهابية والإجرامية التي تسعى، مستخدمة النظام المالي الدولي ومستغلة مشاكل التخلف الاقتصادي، إلى زعزعة استقرار الحكومات المنتخبة ديمقراطيا. وينبغي تمكين الديمقراطية من أن تزدهر دون أي تدخل خارجي.

في العام الماضي، لاحظ وفد بلدي أن جهودا شاقة بُذلت لعدد من السنين من أجل التنمية الاقتصادية في المنطقة عطلها بشكل كبير الدمار الذي ألحقه الإعصار ميتش. وقد تبنينا دعوة لاقتصادي نيكاراغوي بارز، اليجاندرو مارتينيز كوينشا، من أجل مبادرة من طراز خطة مارشال لعدد من بلدان أمريكا الوسطى التي تأثرت بالإعصار ميتش. ولذلك نلاحظ بارتياح تعهد المجتمع الدولي بتوفير ستة بلايين دولار إعانة كوارث، ومساعدة إعادة بناء وإعفاء من الديون، وهو تعهد تم في الاجتماع الأول للفريق الاستشاري المعني بإعادة البناء والانتقال يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في واشنطن. ومما يستحق الثناء أنه بعد مضي ستة أشهر، وفي اجتماع المتابعة للفريق الاستشاري في استكهولم من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩، تعهد المجتمع الدولي بمبلغ إضافي يُقدر بتسعة بلايين دولار. وقد قدمت الهند مساعدة رمزية أيضا، في إطار حدودها، للإغاثة الفورية وإعادة البناء لتلك البلدان في أعقاب الإعصار ميتش.

ومن الواضح، أنه بعد أكثر من ٣٥ عاما من صراع ضروس، تنهي اتفاقات السلام الغواتيمالية التاريخية دائرة عدم الاستقرار السياسي المفرغة التي أخرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي اتخاذ جميع الخطوات لمواصلة تنفيذ اتفاقات السلام. ومن دواعي السرور أن نلاحظ أن اقتصادات منطقة أمريكا الوسطى نمت بنسبة ٤,٤ في المائة في ١٩٩٨، بالمقارنة بـ ٤,٣ في المائة في ١٩٩٧ و ٢,١ في المائة في ١٩٩٦. وكون هذا النمو كان ممكنا - بالرغم من الانخفاض في الناتج القومي الإجمالي السنوي، بمقدار ٢,٤ في المائة في هندوراس و ١,٨ في المائة في نيكاراغوا، بسبب الخسائر الاقتصادية التي سببها الإعصار ميتش - فإنه يستحق الثناء. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أساسية إذا ما كان لإيمان الشعب في الديمقراطية أن يستدام. وكما قال رئيس هندوراس، وهو يخاطب الجمعية العامة في دورتها الراهنة:

> "ونكافح كل يوم لجعل الحكم الديمقراطي قادرا على أن يحكم ويكون متسما بالمصداقية مثيرا للأمل جديرا بالثقة في أعين وقلوب العديدين ممن لا يتحلون بالصبر دائما إلى أن تتحقق منافع النظام، وممن يشعرون باليأس والملل من أن يحلموا أحلامامن الصعب تحقيقها.
>
> "وحتى يتوفر البقاء للديمقراطية عبر الزمان وتبرر الثمن الغالي الذي دفعناه من أجلها، يجب أن تستجيب لشواغل وتطلعات الشعوب". (A/54/PV.8، ص - ٣)

إن هذه الرؤية هي التي يجب أن توجه المجتمع الدولي في دعم بلدان أمريكا الوسطى دعما تاما من أجل النمو الاقتصادي والتنمية لكفالة حياة أفضل لمواطنيها ومن أجل رفاههم. وإن للمجتمع الدولي دورا حاسما يقوم به في دعم هذه الجهود. ولذلك فإننا نؤيد تأييدا تاما مقترحات الأمين العام بأن تخفيف الديون ينبغي ألا يكون على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية وأن سداد الديون من جانب أشد البلدان فقرا لا ينبغي له مطلقا أن يتقدم على الوفاء بالاحتياجات الإنسانية.

ووجود بيئة اقتصادية دولية منصفة وملائمة أمر أساسي لنمو وتنمية جميع البلدان النامية، وبخاصة بلدان أمريكا الوسطى. ووفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩، فإن مؤشر "المبادلات عبر الوطنية" عال بالنسبة لمعظم هذه البلدان، إذ يتراوح بين نحو ١٠ في المائة بالنسبة لغواتيمالا و ٢١ في المائة تقريبا بالنسبة لكوستاريكا. ومهما كان القصور في حساب هذا المؤشر، فإنه يؤكد الأهمية العامة للإنتاج الدولي لتلك الاقتصادات. ولهذا، سرنا أن نلاحظ في نفس التقرير أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كثير من هذه البلدان قد زاد في عام ١٩٩٨. وقد لاحظنا أيضا التقييم الإيجابي الوارد في الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم التي تجريها الأمم المتحدة بأن بلدان أمريكا الوسطى ستنمو بصفة عامة بمعدل أعلى في عام ١٩٩٩. ونرحب أيضا باستمرار التزام حكومات

أمريكا الوسطى بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين بحول عام ٢٠٠٥. وبناء على جهودنا في منطقتنا، وفي إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ندرك المزايا التي ستجنى والطاقات الإنتاجية التي ستطلق من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة.

ونلاحظ مع التقدير جهود حكومتي السلفادور وغواتيمالا، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بغية تحقيق تقدم ضخم في تنفيذ اتفاقات السلام. كما نرحب بأنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تُعالج الاحتياجات الإنمائية لأمريكا الوسطى بأسلوب تعاوني واستجابة للطلبات الوطنية.

ونتفق مع وجهة نظر الأمين العام الواردة في الفقرة ٥٧ من تقريره (A/54/311) القائلة بأنه يتعين علينا، في هذه المرحلة من مراحل توطيد دعائم السلام والديمقراطية، ألا نستهين بالصعوبات، ولا سيما التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي، والاستقرار، والإنصاف. والواقع أن النمو مع الإنصاف تحد عام تواجهه جميع البلدان النامية. ولهذا، نشعر بالدهشة إزاء الاقتراح الذي قدمته المؤسسات المقرضة بربط تخفيف أعباء الديون وتقديم المساعدات الرسمية ربطا فعليا بالإنفاق العام الذي نحن بأمس الحاجة إليه للتخفيف من حدة الفقر وتدعيم المؤسسات العامة التي تهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي، والشفافية، والمشاركة، وسيادة القانون. وكل هذه الأمور هامة ويجب تعزيزها إلا أنه من غير المقنع الربط بين تخفيف أعباء الديون وتقديم المساعدات الرسمية من ناحية، وحقوق الإنسان وغيرها من ناحية أخرى. والمشكلة الأساسية عدم التكافؤ الشديد في دول أمريكا الوسطى، الذي يجب أن يعالج من خلال التخفيف من حدة الفقر في المنطقة.

ونحن مقتنعون أن تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وتحسين نوعية الحياة الهدفان الرئيسيان لأي عملية إنمائية. ولئن كان على المجتمع الدولي أن يُساعد على تحقيق الأهداف المرجوة لإرساء السلام والرخاء في منطقة أمريكا الوسطى، فإن الدافع العملي ينبع من بلدان أمريكا الوسطى أنفسها. فأوجه النجاح التي أحرزتها مؤخرا في شق طريق مستو رغم التقلبات الخارجية، يُعيد إلينا أعظم الآمال. ونعتقد أن حكمة بلدان أمريكا الوسطى وحصانتها ستؤديان إلى رخائها المتزايد. ويشرف الهند أن تشارك في هذه العملية.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أمريكا الوسطى، المقدم بموجب قرار الجمعية العامة ٩٤/٥٣. وأتفق معه في تحليله للتقدم الذي أحرزته بلدان أمريكا الوسطى في مجالات إرساء السلام والحرية والديمقراطية وتحقيق التنمية.

وفي تقييمنا للحالة الجارية، نود أولا أن نهنئ حكومات البلدان الصديقة للمنطقة على الجهود التي بذلتها، بعد انتهاء الصراعات الطويلة والمكلفة، لبناء مجتمعات متجددة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وهذه الانجازات تستحق الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي.

وكما يذكر الأمين العام، فإن الفرق الكبير بين الحالة في الماضي وفي الحاضر واضح في توطيد التعددية الديمقراطية وفي الزخم المتجدد للتكامل الإقليمي. وفضلا عن ذلك، يمكن رؤية هذا الفرق في استمرار الالتزام بالتغلب على الأسباب الرئيسية للصراعات على الرغم من كل الصعوبات التي واجهتها المنطقة، بما فيها الصعوبات التي فرضتها الكوارث الطبيعية الكبرى، مثل إعصار ميتش في العام الماضي، وكان ذلك في نفس الوقت الذي تُقام فيه مشاريع، مثل التحالف من أجل التنمية المستدامة، واتحاد أمريكا الوسطى. وفنزويلا تحيي رؤية وقيادة رؤساء دول أمريكا الوسطى وحكوماتها ومجتمعاتها المدنية، الذين قاموا طيلة السنوات القليلة الماضية بتأييد الالتزام بإرساء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. فضلا عن تحقيق هدف بناء منطقة يعمها السلام، والحرية، والديمقراطية، والتنمية.

ولا شك في أنه لا تزال هناك مشاكل وقضايا لم تحل بعد، وتتراوح أهميتها في كل بلد من البلدان التي نشبت فيها الصراعات في المنطقة. وتسترشد فنزويلا في هذا الأمر بمجال معاهدات السلام التي جرى التفاوض بشأنها، وتود أن تؤكد من جديد تقديرها للأمم المتحدة لدورها الحاسم في الدعم والمتابعة والتحقق، وفقا لكل حالة، في مجالات حقوق الإنسان، والأمن العام، والمستوطنات البشرية، وملكية الأرض، والتكامل الاجتماعي، وتقدم المرأة، ضمن أمور أخرى، مما يسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تدعيم السلام الوطيد والدائم الذي تصبو

إلى تحقيقه بلدان المنطقة فرادى وبالتعاون مع بعضها البعض. وفي هذا الصدد، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالة السلفادور، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، يضطلعان بأدوار هامة جدا ويستحقان الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي.

وبالمثل، تود فنزويلا أن تؤكد من جديد التزامها الصارم بمواصلة الإسهام، بقدر استطاعتها، في إعادة تأهيل، وبناء، وتنمية بلدان المنطقة. وإثر الدمار الذي سببه إعصار ميتش، نشارك في عملية المجموعة الاستشارية لتعمير أمريكا الوسطى وتحويلها، التي بدأت في واشنطن في عام ١٩٩٨، ونسهم، في إطار اتفاق سان خوسيه، بتسهيلات خاصة لتيسير شروط تمويل مشاريع التنمية التي ننفذها في البلدان التي تأثرت إلى أقصى حد. ويسرنا أن نظل شركاء متعاونين في العملية الهامة للحوار السياسي والتعاون الاقتصادي، التي استمرت طيلة سنوات بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى، والمعروفة بحوار سان خوسيه، والتي يمكننا، بوصفنا بلدا، أن ننتفع في إطارها، من الصلات المباشرة بواقع المنطقة ومصالحها، ومن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجتها، دون النيل من الاحترام الكامل أو من الطبيعة والمجال الخاصين للعلاقات بين المنطقتين.

وفي هذه الحالات، وغيرها، فإن الممارسة المتنامية للتنسيق والتشاور الإقليميين والدوليين تسمح لنا بأن نركز تعاوننا على وجه أفضل وبأن نحاول أن نضمن أن تكون لجهودنا الثنائية وجهة النظر المشتركة المتضمنة في المشروع الإقليمي الذي تضطلع به بلدان المنطقة في إطار التنسيق العام لنظام التكامل لأمريكا الوسطى، وهي وجهة النظر اللازمة لتعزيز السلام.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، يجب ألا نستهين بالصعوبات التي تواجهها بلدان المنطقة في طريقها إلى "التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار والإنصاف" (A/54/311، الفقرة ٥٧) وتؤيد فنزويلا استمرار التزام المجتمع الدولي بإرساء السلام وتحقيق التنمية في أمريكا الوسطى.

وأخيرا، أود أن أعلن أننا نود الانضمام إلى الدول المقدمة لمشروع القرار A/54/L.24/Rev.1، عن الحالة في أمريكا الوسطى، الذي عرضه وفد كولومبيا على الجمعية.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالاسبانية): إن وفدي ممتن للأمين العام لتقديمه لنا تقريرين ممتازين ومفصلين بشأن الحالة في أمريكا الوسطى وعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

ومما يسعد اليابان أن حجم التبرعات التي أعلن عنها المانحون بمن فيهم اليابان، خلال اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالتعمير والتمويل في أمريكا الوسطى المعقود في أيار/مايو الماضي في ستكهولم، تجاوز بكثير المبلغ المتوقع. وهو ما يتجلى فيه اهتمام المجتمع الدولي البالغ والمستمر بهذه المنطقة.

وإذ ننتقل إلى التطورات السياسية في أمريكا الوسطى، ترحب اليابان على وجه الخصوص بالانتخابات الرئاسية التي تمت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر مع إدلاء عدد كبير من المواطنين بأصواتهم، ونأمل أن تتم الجولة الثانية المقرر إجراؤها في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر بهدوء وبشكل منصف أيضا.

واليابان تؤيد تأييدا كاملا المشاركة الفعالة للأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، وبخاصة استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. فهذه البعثة ما برحت منذ إنشائها تسهم بشكل حيوي في إبقاء العملية السلمية في صدارة جدول الأعمال السياسي في غواتيمالا. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن تأييد اليابان لمشروع القرار المعروض على الجمعية بشأن تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠.

أما عن الحالة في السلفادور، فإن هذا البلد يواصل بمفرده العمل على تعميم الديمقراطية بعد انسحاب العنصر الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة في السلفادور. في نيسان/أبريل عام ١٩٩٦. واليابان تشيد بحكومة وشعب السلفادور لإجراء الانتخابات الرئاسية بهدوء في آذار/مارس من هذا العام. وهو ما يتجلى فيه التقدم المحرز في عملية تعميم الديمقراطية في هذا البلد.

ولا يمكن تعزيز السلم والديمقراطية بشكل كامل ما لم تدعمهما جهود إنمائية. وما زالت أمريكا الوسطى تواجه تحديات هائلة من قبيل التخفيف من حدة الفقر والنهوض بالعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان. ومما يثير قلق حكومتي البالغ، أنه في أعقاب إعصار ميتش الذي اجتاح هذه المنطقة قبل عام، تراجعت الجهود التي تُبذل في أمريكا الوسطى في مجال تعميم الديمقراطية

والتحرر الاقتصادي والقضاء على الفقر. وبغية دعم جهود الإغاثة الدولية، قدمت اليابان على الفور مساعدة للإغاثة في حالات الطوارئ بلغت أكثر من ٦,٦ مليون دولار وأرسلت أيضا فريقا للإغاثة في حالات الطوارئ يتكون من ٢٠٥ أعضاء إلى هندوراس وفريقا طبيا يتكون من ١٦ عضوا إلى نيكاراغوا. وفي اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في ستكهولم، أعلنت اليابان أنها ستدفع في نهاية عام ١٩٩٩ إلى البلدان الأربعة المتضررة من إعصار ميتش في أمريكا الوسطى مساعدة تبلغ ٣٠٠ مليون دولار لدعم جهود التعمير. واليوم، يسعدني أن أعلن أن حكومتي قد أوفت تقريبا بهذا الوعد.

واتفاقات غواتيمالا للسلام الموقعة في كانون الأول/ديسمبر عـــام ١٩٩٦ أكملت عملية السلام في أمريكا الوسطى ومهدت الطريق أمام استتباب الاستقرار في هذه المنطقة. وبغية إقامة مجتمعات مستقرة اقتصاديا واجتماعيا، ينبغي أن تتوصل في الألفية القادمة إلى حلول لمسائل مثل التحقيق من حدة الفقر. والنهوض بالرفاهية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على دعم اليابان المتواصل للجهود التي تبذل في مجال التعمير في بلدان أمريكا الوسطى، ووفدي يأمل بإخلاص أيضا في أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود المبذولة في مجال تعميم الديمقراطية وتحقيق التنمية في هذه البلدان.

السيد مكلين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة، بوصفها أحد المؤيدين بشدة لعملية السلام وبوصفها عضوا في فريق أصدقاء غواتيمالا، تؤيد مشروع القرار الخاص بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠. وامتثالا لمبادئ الأمم المتحدة وأهداف حفظ السلام اضطلعت البعثة بدورها الكامل في مجال تشجيع السلم والوئام الوطني في غواتيمالا وفقا لاتفاقات السلام لعام ١٩٩٦. وقد نهضت بحقوق الإنسان وعززت عملية تعميم الديمقراطية وساعدت على توفير حرية التعبير لقطاعات عديدة من المجتمع الغواتيمالي لم يكن بوسعها ممارسة ذلك من قبل. وهي تواصل التشجيع على إصدار تشريعات إيجابية وإقامة إصلاحات إدارية.

ولا تنظر بلدي إلى البعثة باعتبارها بعثة دائمة وباعتبارها بعثـــة ينبغي تمديد ولايتها بشكل متكرر أو إلى أجل غير مسمى. بيد أننا نقف عند مفترق طرق حاسم في مجال تنفيذ اتفاقات السلام. فقد انتخب الغواتيماليون أعضاء الكونغرس الجديد وسيقومون باستكمال عملية انتخاب الرئيس في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. وحيث أنه من المقرر أن تتولى حكومة جديدة الحكم في غواتيمالا في كانون الثاني/يناير، نعتقد أن من المناسب تمديد ولاية البعثة. وقد تم إحراز تقدم كبير في حقوق الإنسان وحقوق العمال وكذلك في مشاركة المجتمع المدني، بيد أن لعام ٢٠٠٠ أهمية بالغة من حيث توطيد هذا التقدم. وتمديد ولاية البعثة حتى نهاية عام ٢٠٠٠ سيمكنها من العمل مع الحكومة الجديدة في السنة الأولى الحاسمة من توليها الحكم مع تشجيعها على مواصلة عملية السلام وتنفيذ اتفاقات السلم بشكل كامل. ونحن نعتقد أنه سيساعد على توطيد التقدم الذي أحرزته البعثة وشعب غواتيمالا حتى الآن وعلى تعضيد المؤسسات اللازمة لمواصلة العملية بعد أن تغادر البعثة البلاد وعلى كفالة إحلال السلم والاستقرار في هذا البلد في المستقبل.

وقد حققت هذه البعثة نجاحا كبيرا. فهي قد ساعدت على زيادة المشاركة السياسية وعلى تحقيق المساواة بالنسبة للمرأة في غواتيمالا وعلى دمج السكان الأصليين في الحياة الوطنية لهذا البلد. والبعثة عملت مع جماعات حقوق الإنسان على إنشاء لجان داخل الحكومة والقوات المسلحة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وتحديث النظام القضائي. وهي تعمل مع منظمات أخرى على الحفاظ على مراكز لتوفير الرعاية الصحية للفقراء وعلى النهوض بالإصلاحات التربوية والتعليم العام.

وتمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر سيؤدي إلى مواصلة عملية المصالحة والتعمير التي تحتاج إليها بشدة غواتيمالا وشعبها. ونحن نشجع حكومة غواتيمالا على أن تعمل بشكل وثيق مع البعثة لتكفل تنفيذ اتفاقات السلام بشكل كامل.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): يرحب وفد بلادي بالتقدم الهام الذي أحرز في تعزيز عملية السلم في أمريكا الوسطى فبعد مرور اثنتي عشرة سنة على اتفاق اسكويبولاس الثاني التاريخي ما فتئت بلدان البرزخ تسعى بحزم إلى أن تصبح مجتمعات مستقرة ومزدهرة في إطار المؤسسات الديمقراطية النشطة والاقتصادات التي أعيد بناؤها. والانتخابات الحرة التي أجريت مؤخرا في غواتيمالا والسلفادور وبنما تشهد على الدرجة العالية من النضج المؤسسي الذي تحقق في المنطقة.

ولا تزال أمامنا بطبيعة الحال صعوبات وتحديات كثيرة تعكس الطبيعة المعقدة والتغيرات العميقة التي

تجـــــري في هذه البلدان. ومن الضروري أن يبذل جهد مستمر مصمم إذا أردنا أن ننفذ بالكامل اتفاقات السلم الوطنية خاصة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والفرص المتساوية والإصلاح القضائي والمالي والزراعي.

والخطوة الأولى والأكثر أهمية هي تعزيز السلم وإنهاء ثقافة العنف ونحن نرحب بـ "لقاء السلم" الذي عقد في غواتيمالا وكذلك بعمل اللجنة المعنية بالتوضيح التاريخي التي تسعى إلى تعبئة الرأي العام حول مسألة اتفاقات السلم وضرورة المصالحة الوطنية. ومن الضروري أن نكفل الدعم الدولي الكامل لهذه الجهود بغية تعزيز التغير الاقتصادي والاجتماعي فتحسين ظروف المعيشة للمواطنين هو أحد الأعمدة الرئيسية للسلم الدائم والديمقراطية.

والاقتصاد الضعيف في بلدان أمريكا الوسطى له نتائـــج خطيـــرة على معظم القطاعات المحرومة في المجتمع. والأثر المدمر لإعصار ميتش في العام الماضي فقط زاد الأمور سوءا. إننا نرحب بإصرار هذه البلدان على حشد جهودهـــا لمواجهـــة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي أمامها. وفي الإعلان المشترك الأخير لتلك البلدان أعرب رؤساء بلدان أمريكا الوسطى عن عزمهم على القيام بعمل منسق بشأن القضايا الحيوية مثل حماية حقوق الإنسان والمهاجريـــن ومقاومة الاتجار بالمخدرات والتحرك قدما صوب الاندماج الاقتصادي الإقليمي. والتجسيد الإيجابي لروح التعاون الإقليمي يتجلى في التدابير التي اتخذتها السلفادور وهندوراس وبليز وغواتيمالا لتسوية الخلافات على ترسيم الحدود بصورة نهائية.

والتسليم بالحاجة إلى عمل جماعي ألهم أيضا إعلان ستكهولم في أيار/مايو ١٩٩٩ حيث أكدت البلدان الأعضاء في المجموعة الاستشارية للتعمير والتحول التزامها بمساعدة بلدان امريكا الوسطى في هذا الوقت الحرج. وإذ تدرك الأمم المتحدة الحاجة إلى تعزيز المساعدة المستدامة للمنطقة فإنها من جانبها ستواصل من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا مراقبة الالتزام بالجدول الزمني الذي وضع لعملية السلم في غواتيمالا وفي نفس الوقت سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطته التي ترمي إلى تخفيض الضعف الأيكولوجي والاجتماعي في المنطقة والمساعدة فـــــي تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح.

وتلعب البرازيل دورا نشطا في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والتنمية في أمريكا الوسطى. وكانت البرازيل نشطة في فريق الدعم لعملية كونتادورا ووفرت وحدات من الشرطة وضباط اتصال لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا وشاركت أيضا في البعثة المشتركة لمجلس الدفاع للبلدان الأمريكية وفي منظمة الدول الأمريكية التي تقوم الآن بعملية إزالة الألغام في غواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

واستجابة للخسائر البشرية والمادية الكبيرة الناشئة عـــــن إعصار ميتش أسهمت حكومة البرازيل في جهود المساعدة الإنسانية. ومنحت البرازيل ١٨ طنا من الإمدادات الطبية للبلدان الأربعة التي ضربها الإعصار بشدة وأرسلت بعثة استطلاع لتقييم الدمار الذي أصاب البنية الأساسية في نيكاراغوا وهندوراس. وفضلا عن ذلك، فإن البرازيل إدراكا منها لحقيقة أن عبء الدين الأجنبي يمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تقف في سبيل الإصلاح الهيكلي اللازم للنمو المستدام والاستقرار الاجتماعي والمؤسسي قدم رئيس البرازيل إلى الكونغرس اقتراحا بالغاء الديون السيادية المطلوبة من نيكاراغوا والسلفادور لبلدي.

والنجاحات التي تحققت بالفعل في عملية السلم في أمريكا الوسطى تبعث على الأمل والثقة. وإنني على يقين أنه بفضل مساعدة المجتمع الدولي وتضامنه فإن هذه الإنجازات ستحفز بلدان المنطقة، على مواصلة الكفاح من أجل تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسر كندا أن تشارك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.27 الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر جميع الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا على العمل القيم الذي قاموا بـــــه في ظل ظروف صعبة، وخطيرة في بعض الأحيان. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تضطلع بدور هام في دعم عملية السلم في غواتيمالا وهذا دليل هام على استعداد المجتمع الدولي لتأييد رغبة شعب غواتيمالا في تحقيق سلم عادل ومستدام.

من المعروف أن كندا ترغب في زيادة فاعلية وكفاءة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في نيكاراغوا وتعزيزهما وتأمل في أن تعمل مع أصدقاء غواتيمالا

والأطراف المعنية الأخرى في السنة المقبلة والموضوعات التي تتطلع كندا إلى تناولها تتضمن زيادة عناصر الشرطة المدنية إلى أعلى حد وتنسيق إدارة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

لا تزال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تحتفظ بخصائص وعناصر نشأت أساسا من صون السلم. لذلك من المهم، لصالح الاستمرارية والفعالية، إنشاء آلية إبلاغ في إدارة عمليات صون السلم فضلا عن التوجيه والخبرة المتوفرتين لدى إدارة الشؤون السياسية، وحينئذ يمكن لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا أن تعتمد على الخبرة الكبيرة لإدارة عمليات صون السلم وأن تضمن أن الشرطة المدنية تزيد إلى أقصى حد من إسهامها في عملية السلم في غواتيمالا.

(تكلم بالانكليزية)

من الضروري أيضا أن يعطى للشرطة في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا دور واضح محدد للمساعدة في التحقق في مجال حقوق الإنسان. ونظرا لأن كندا تشارك بقوات شرطة في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا فإنها تود أن تضمن أن الشرطة الدولية قادرة على توفير التدريب المفيد في ميادين مثل شرطة المجتمع المحلي واحترام حقوق الإنسان. كذلك يمكن أن توفر شرطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ميدانا لتدريب وتعليم الشرطة المدنية في غواتيمالا حتى تضطلع بمهامها بما يحقق أكبر قدر من الفائدة.

أخيرا يحدونا الأمل في أن تدرس الوسائل التي يمكن بها تحسين إدارة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا حتى نضمن أن هذه البعثة تعمل بأسلوب كفء وبأقل تكلفة اقتصادية بقدر الإمكان. وفي هذا الصدد، هناك اقتراح واحد تود كندا أن تناقشه مع الدول الأخرى الأعضاء في السنة المقبلة، وهو إنشاء منصب رئيس إدارة تكون له سلطات كاملة على الميزانية.

تضطلع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا بدور رئيسي في عملية السلم في غواتيمالا وهي نموذج لبعثات الأمم المتحدة الأخرى السياسية و/أو المعنية ببناء السلم. وفي هذا المجال الأخير نلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وبعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي ستتحول قريبا من عمليات لصيانة لصون السلم إلى عمليات لصيانة السلم بعد انتهاء الصراع وإلى عمليات لبناء السلم. وهدف كندا هو أن تضمن أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تضرب أفضل الأمثلة على كفاءة وفاعلية هذه البعثات وغيرها من البعثات.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): على مدى سنوات ظلت الجمعية العامة تكرس يوما للنظر في حالة السلم والديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى. ويعتبر الوفد الأرجنتيني أنها مسؤولية لا مندوحة عنها وشرف عظيم له لأن يتكلم كلما كان هذا البند قيد النظر، لأن أمريكا الوسطى وثيقة الارتباط بتاريخ ومستقبل الشعب الأرجنتيني.

وقد ساهمت جمهورية الأرجنتين في عملية السلام الجارية في أمريكا الوسطى منذ بدايتها قبل عقد ونصف من الزمان، والتي تبلورت في إبرام اتفاق إسكيبولاس الثاني في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧. ورأت الأرجنتين أن من الواجب بذل كل جهد لإيجاد حلول لمشكلات المنطقة وقد تأثرت كثيرا للحالة الداخلية المحزنة لشعب أمريكا الوسطى، وكانت مقتنعة بأن هذه الأمم الشقيقة تحتاج فقط إلى إطار للسلام تتمكن فيه من استعادة عافيتها والبدء في التنمية الاقتصادية.

وعندما تمت تسوية الصراع، كان الانتعاش مدهشا. إذ استعيدت الممارسات الديمقراطية في الحال واختطت المجتمعات طرقا نحو المصالحة ووحدة الأمة. وفي مدى بضع سنوات رأينا كيف أنها تعلمت إدارة الخلاف من خلال الآليات الجمهورية، في إطار حكم القانون واحترام مبادئ الحكم الديمقراطي، واستقلال العدالة والحريات العامة.

وهذا الانتعاش الديمقراطي، وهذا الاختيار لثقافة السلام والتسامح، يمكن أن يتخذ مثلا يحتذى به من جانب العديد من المناطق الأخرى التي تعاني من صراعات مزمنة لا تستطيع التخلص منها بسهولة. وإن شفاء الجروح يستغرق أجيالا، ولكن أمريكا الوسطى حققته خلال جيل واحد. وقد أثبتت لنا بطريقة مدهشة أن التقدم السريع نحو التعايش المشترك، والتفاهم، والتنمية، والمصالحة الوطنية والتكامل على الصعيد الدولي أمر ممكن.

ومع ذلك، فإن الحالة في أمريكا الوسطى ليست بالحالة المثالية. ففي سنة ١٩٩٨، أدت كارثة مناخية لم يسبق لها مثيل إلى تحطيم حياة الكثيرين وعطلت الهياكل الأساسية في مناطق واسعة من الإقليم. وفي العديد من البلدان كاد نظام الإنتاج الاقتصادي أن يدمر تدميرا تاما ولم تكتمل استعادته حتى الآن. ووجهت مأساة الإعصار ميتش ضربة عنيفة لإمكانية الانتعاش والتنمية، لأنها كانت تعني أن المساعدة المقدمة يجب أن تحول، وبالتالي حالت دون استعمال الموارد المتاحة في الاستثمار الاقتصادي. وضاعفت من حدة هذه المأساة مشاكل الهيكلة الاقتصادية المعلومة جيدا في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص اعتمادها على السلع التي ظلت أسعارها تتدنى، واستخدام أساليب الدعم والقيود الشبيهة بالتعريفة الجمركية المفروضة على دخول منتجاتها إلى أسواق البلدان المكتملة النمو.

وأمريكا الوسطى لا تحتاج إلى المساعدة المباشرة فحسب. ولكنها تحتاج أيضا إلى وصول منتجاتها إلى أسواق البلدان المكتملة النمو. وتحتاج إلى أن يتخذ العالم المكتمل النمو تدابير لتخفيف عبء ديونها الخارجية، مثل التدابير التي اعتمدتها كندا بسخاء في السنة الماضية. وتحتاج من البلدان ذات الموارد أن تشارك في الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى. والأرجنتين حاضرة هنا اليوم، كما هو شأنها دائما، لإثبات التزامنا بهذه المقاصد.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): لقد مضت ستة عشرة سنة منذ أن أدرجت الجمعية العامة لأول مرة هذا البند في جدول أعمالها، ومنذ ذلك الحين شهدنا تغيرات عميقة وإيجابية للغاية تحدث في المنطقة.

والتحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي الجاري الآن يعرض لنا أمريكا وسطى خالية من الصراعات المسلحة، أمريكا وسطى ذات مؤسسات ديمقراطية معززة وأمريكا وسطى يقام فيها السلم وحماية حقوق الإنسان والتكامل الإقليمي على أساس صلب. ويعزى حدوث هذا التحول الدينامي للمنطقة بشكل أساسي إلى جهود شعوب وحكومات المنطقة، على الرغم من أنه يجب علينا أيضا أن نعترف بالدور الهام الذي لعبته بعثات حفظ السلام والتحقق وبعثات المراقبة التي ظلت تنشرها الأمم المتحدة هناك منذ عام ١٩٨٩، وأن نقدر ذلك الدور.

وأوروغواي بوصفها بلدا يسهم في قوات لعلميات حفظ السلام، ظلت تدعم على نحو ثابت أنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، والتي وظيفتها الأساسية كفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام على مدى أربع سنوات، وحتى نهاية سنة ٢٠٠٠. وكنا سعداء على نحو خاص بأن نشهد عملية التعاون والتكامل التي بيَّنها أشقاؤنا في أمريكا الوسطى، بروح ديمقراطية عالية وعميقة، في إعلان نيكاراغوا الصادر في عام ١٩٩٧ وفي اتفاقات إسكيبولاس. فبسبب هذه الجهود عمَّ السلم والاستقرار أخيرا في جميع أرجاء أمريكا الوسطى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ستانيسلاوس (غرينادا).

وختاما، نود أن نعيد تأكيد ما ظلت أوروغواي تدعو إليه مرارا وتكرارا: وهو أنه لن يكون هناك سلام بلا تنمية. ولذا فإن التعاون من جانب المجتمع الدولي هو أكثر ضرورة الآن من أي وقت آخر على الإطلاق من أجل كفالة زيادة توطيد عملية السلم. وفي هذا الصدد، فإن أوروغواي تؤكد من جديد تضامنها الواسع مع أشقائنا في أمريكا الوسطى، بهدف ضمان أن نعمل جميعا من أجل أمريكا وسطى تنعم بالسلم، والديمقراطية، والتكامل والازدهار. ويمكن دائما الاعتماد على دعم وتشجيع حكومتي وشعبي.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): لقد تكلمت الممثلة الدائمة لفنلندا في هذه المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبلدي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به. ولكني أود أن أدلي بملاحظات إضافية، لأن اسبانيا عضو في مجموعة أصدقاء الأمين العام لبلدان أمريكا الوسطى.

لا تزال اسبانيا تدعم تنفيذ اتفاقات غواتيمالا للسلام المبرمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقد أُحرز تقدم منذ أن تم التفاوض بشأن تلك الاتفاقات بفضل التزام وجهود مختلف قطاعات المجتمع الغواتيمالي وممثليه السياسيين. وعلى الرغم من النتائج المخيبة للآمال للاستفتاء الشعبي الذي أجري في أيار/مايو الماضي، فإن اسبانيا تثق في أن ذلك الالتزام سيستمر خلال العملية الانتخابية الجارية الآن في غواتيمالا، وكذلك فيما بعد، في تجديد المؤسسات الديمقراطية.

ومنذ توقيع الاتفاقات، أصبحت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا عنصرا أساسيا من عناصر تنفيذ العملية كما أصبحت علامة هامة على الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لمتابعة هذه العملية. وتفخر اسبانيا بمشاركتها بنشاط شديد في البعثة منذ بدايتها. واسبانيا هي البلد الذي يوجد من رعاياه العدد الأكبر من العاملين في البعثة، بعد غواتيمالا. ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة ستجدد ولاية البعثة حتى نهاية عام ٢٠٠٠.

ومنذ عام مضى، أنزل إعصار ميتش الخراب بجزء كبير من برزخ أمريكا الوسطى وخلف في أعقابه مأساة إنسانية هائلة الحجم. وقد استجاب المجتمع الدولي للموقف بسرعة. وأرسى الاجتماع الذي عقده الفريق الاستشاري في ستكهولم في أيار/مايو الماضي، الأساس للتعاون من أجل التعمير، بينما أسس في الوقت ذاته بعض المبادئ والأهداف المشتركة، على نحو ما أعرب عنه في إعلان ستكهولم الصادر في ٢٨ أيار/مايو. وكما حثثنا بلدان أمريكا الوسطى على أن تضع الالتزامات التي أخذتها على عاتقها موضع التطبيق، فإننا نثق أيضا في أن البلدان المانحة سيكون في استطاعتها الوفاء بسرعة بالمساهمات التي قطعتها على نفسها.

وحتى نضمن على وجه التحديد أن العملية التي بدأت لن تفقد قوة الدفع الأولية التي تحققت لها، أنشئت آلية لمتابعة إعلان ستكهولم في مدريد في ١٣ أيلول/سبتمبر، ويسر اسبانيا بأن تكون هي مركز أمانتها المؤقتة في الوقت الحالي.

وقد أيدت اسبانيا الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي منذ البدء بالتعاون مع البلدان المتضررة بتقديم المساعدة الإنسانية وشاركت في تلك الجهود، كما شاركت في تقديم المساعدة من أجل التعمير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروعي القرارين A/54/L.24/Rev.1 و A/54/L.27 سيجري في وقت لاحق لإتاحة الوقت لاستعراض الآثار المرتبة على مشروعي القرارين في الميزانية البرنامجية.

البند ٢١ من جدول الأعمال

جامعة السلم

تقرير الأمين العام A/54/312

مشروع القرار A/54/L.30

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا ليعرض مشروع القرار A/54/L.30.

السيدة فارغاس (كوستاريكا) (تكلمت بالاسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال المعنون "جامعة السلم" بالنيابة عن بلدان أمريكا اللاتينية وهي بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

وقد أنشئت جامعة السلم من قبل الجمعية العامة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وكان هدفها الأساسي هو السعي إلى تحقيق السلام من خلال التعليم. وهي تسترشد بتعاليم ميثاق الأمم المتحدة وتعزز مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاقها الخاص.

والسلم، والتعليم، والاتصال، والتشاور، وحقوق الإنسان هي المرتكزات التي تشدد عليها برامج الجامعة. وتدرس العناصر التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على السلام، مثل البيئة، الموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة، ونوعية الحياة، والتكنولوجيا، والعلاقات الدولية من حيث تأثيرها الحقيقي على السلم وليس كموضوعات منفصلة في حد ذاتها. ومنذ إنشاء الجامعة بقرار الجمعية العامة ٥٥/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وهي تعمل بتفان لاستحداث برامج وأنشطة نابعة من ولايتها، التي تتزايد أهميتها، في ضوء حالة العنف والصراع المسلح التي تسود أجزاء عديدة من العالم، حتى ونحن على أعتاب ألفية جديدة.

وهي كمركز دولي متخصص في السلام، فلذلك قد ينظر إلى أنشطتها المتعلقة بالدراسات الجامعية العليا وبالبحث وبالنشر والنهوض بالمعرفة في جميع أنحاء العالم، على أنها استجابة لتلك الحاجة الواضحة والعاجلة. وهذا دون شك، يشكل تحديا للجامعة. وإننا نشعر بالامتنان لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/312. فالتقرير يقدم نبذة عن مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الجامعة من أجل السلم، والصعوبات التي واجهتها في

تنفيذ تلك الأنشطة. وعلاوة على ذلك، يوضح التقرير الوسائل التي استخدمها الأمين العام، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومجلس الجامعة لتنشيط التعاون بين الأمم المتحدة وبين الجامعة.

وقد أعطيت أهمية متناهية لثلاثة موضوعات متداخلة مع بعضها وهي: الدعم المادي، والدعم السياسي، وتنشيط الجامعة. ونحن نؤيد ونقدر تلك التدابير وكذلك التركيز على المستقبل.

وعلى مدى ١٩ عاما وحتى الآن ما برحت تضطلع الجامعة ببرامج لمنح درجات الماجستير في ميادين العلاقات الدولية والبيئة والاتصال من أجل السلام. كما أنها قامت بعمل مكثف في مجالات تسوية الصراعات سلميا، وبناء توافق الآراء، والمشاورات الاجتماعية ومشاورات العمل وتدريب القادة المحليين على المستوى الدولي.

وفي أمريكا الوسطى، تعاونت الجامعة في عمليات صنع السلام من خلال مشاريع التعليم من أجل السلام، ومن أجل ثقافة السلام، وحقوق الإنسان، وتقنيات تسوية الصراعات والنهوض بالديمقراطية.

وحتى اليوم، وقع ٣٣ بلدا على الاتفاق الدولي المنشئ لها. وعلى مدى تاريخها تلقت المؤسسة دعما ماليا من حكومات اسبانيا وإيطاليا والدانمرك والسويد وكندا وهولندا ومن حكومات جمهوريات أمريكا الوسطى ومن أوروغواي. كما تلقت مساهمات من وكالات دولية. ومن منظمات غير حكومية ومن أفراد مهتمين.

وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٧ أنشئ المركز العالمي للبحوث والمعلومات المتعلقة بالسلم في مونتفيديو، بأوروغواي. وبفضل الدعم السخي المقدم من حكومة رئيس جمهورية أوروغواي، السيد يوليو ماريا سانفينيتي، أمكن إنشاء ذلك المركز.

وفي ضوء الاحتفال مؤخرا بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل - والتي يتعلق اهتمامها في مجال السلام بخاصة بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة - نعرب عن الأمل في أن تدرج جامعة السلم هذه الأولوية في برامجها لتعزيز السلام في العالم. ونأمل في تحقيق هذا الغرض النبيل في الألفية الجديدة.

أود الآن أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض مشروع القرار A/54/L.30 بالنيابة عن دول أمريكا الوسطى، بما في ذلك بنما، فضلا عن الجمهورية الدومينيكية. وعلى غرار ما كان عليه الحال بالنسبة لمشاريع القرارات السابقة بشأن هذا البند، نأمل في أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر للرئيس لموافقته على طلبنا.

ويسرني الآن أن أعرض مشروع القرار بالنيابة عن الدول التالية التي قدمته: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، بربادوس، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، جزر سليمان، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، جيبوتي، دومينيكا، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيشيل، شيلي، طاجيكستان، عمان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا - الاستوائية، الفلبين، فنزويلا، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، لبنان، ليبريا، مصر، المغرب، منغوليا، موزامبيق، موناكو، النرويج، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، اليونان.

ومشروع القرار في فقرات ديباجته يعيد سرد تاريخ جامعة السلم منذ أنشأتها الجمعية العامة بقراريها ١١١/٣٤ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٥٥/٣٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، ويشير إلى القرار ٤١/٥٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة السلم.

وتشير الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار إلى اعتماد الجمعية العامة مؤخرا لإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام. وعملا بهذه الولاية، تعاونت الجامعة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ترويج ثقافة السلام.

ويشير مشروع القرار أيضا إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

والذي يتألف من تبرعات من أجل تزويد الجامعة بالموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها.

ويلاحظ النص مع التقدير بأنه بموجب اتفاق مع جامعة السلم، أنشأت حكومة أوروغواي في عام ١٩٩٧ مركزا عالميا للبحث والمعلومات المتعلقة بالسلم كمقر فرعي إقليمي لجامعة السلم في أمريكا الجنوبية.

ويلاحظ أيضا مع التقدير الإجراءات التي اتخذها الأمين العام، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبتشجيع ودعم من حكومة كوستاريكا، من أجل تنشيط جامعة السلم.

وتبرز الفقرات اللاحقة من الديباجة الأنشطة المتنوعة والهامة التي قامت بها الجامعة من خلال شتى برامجها في الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩. ويلاحظ النص أيضا البرنامج الذي يرمي إلى بناء ثقافة السلام في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل تنمية وتعزيز ثقافة السلام. ويقر النص أيضا باستعدادات الجامعة الجارية لتنظيم ندوة للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩، ستشدد فيها على المساهمة القيّمة التي يمكن لكبار السن تقديمها في مجال تعزيز السلم والتضامن والتسامح وثقافة السلام.

ويشير مشروع القرار إلى أهمية الترويج لتربية من أجل السلم تسهم في تعزيز احترام القيم المتأصلة في السلم وفي التعايش العالمي بين البشر، بما في ذلك احترام الحق في الحياة، ولكرامة الأشخاص ونزاهتهم فضلا عن الصداقة والتضامن بين الشعوب بصرف النظر عن جنسيتهم أو عرقهم أو جنسهم أو دينهم أو ثقافتهم.

في فقرة منطوق القرار ١٥/٥٢ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠٠٠ سنة دولية لثقافة السلام. واتساقا مع هذه الفقرة، نطلب التكرم بتضمين فقرة في منطوق مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم نصها كما يلي:

"تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وشعوب العالم للاحتفال بيوم السلام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠".

ويحيط مشروع القرار علما مع التقدير، في منطوقه بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/312 بشأن سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة السلم.

وتطلب الفقرة التالية إلى الأمين العام أن ينظر في الاستعانة بخدمات جامعة السلم فيما يبذله من جهود من أجل تسوية الصراعات وبناء السلام، نظرا للمساهمة القيّمة التي يمكن أن تقدمها الجامعة في هذا المجال.

وتدعو الفقرتان ٣ و ٤ الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأشخاص المهتمين بالأمر، إلى المساهمة مباشرة في الصندوق الاستئماني للسلم وفي ميزانية الجامعة. ووجهت الدعوة أيضا إلى الدول الأعضاء للانضمام إلى الاتفاق الدولي لإنشاء جامعة سلم، مدللة بذلك على دعمها لمؤسسة تعليمية مكرسة للترويج لثقافة عالمية للسلم.

وتقرر الفقرة الأخيرة إدراج البند المعنون "جامعة السلم" في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

وحينما نتكلم عن السلام فإننا نتكلم عن الحب؛ ونتكلم عن التسامح؛ ونتكلم عن الأسر المتحدة؛ ونتكلم عن الشعوب الشقيقة. وجامعة السلم تساعدنا في تحقيق هذا الحلم.

وختاما، نود أن نعرب عن أملنا في أن ترحب الجمعية العامة بمشروع القرار هذا وأن تعتمده دون تصويت، كما كان الحال بالنسبة للقرارات المتخذة في السنوات السابقة.

السيد سوه (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تقدير وفدي للأمين العام لتقريره عن جامعة السلم (A/54/312). وأود أن أعرب عن امتناني للسيدة نوري فارغاس ممثلة كوستاريكا لعرضها مشروع القرار المطروح علينا. وأشكر أيضا السيد موريس سترونغ الراعي الجديد ورئيس مجلس الجامعة على إحاطته الإعلامية يوم الاثنين الفائت.

وكما هو معروف فقد أنشئت جامعة السلم بموجب قرار للجمعية العامة في عام ١٩٨٠ لكي توفر

مؤسسة للتعليم العالي لأغراض السلام إلى الدارسين من شتى البلدان. وهذه الجامعة فريدة من نوعها لأنها معهد عالمي أنشأته الأمم المتحدة، وهي الجامعة الوحيدة التي تمنح درجة علمية في مجال دراسات السلام. وهدفها الأساسي هو تعزيز روح التفاهم والتسامح والتعايش السلمي فيما بين الشعوب. وبما أن العام القادم قد سمي "السنة الدولية لثقافة السلام" فقد أصبح دور الجامعة وضرورة تنفيذ ولايتها أقوى من أي وقت مضى.

ورغم الطابع الفريد لجامعة السلم وتطلعاتها النبيلة، فقد شهدت على مدى الأعوام القليلة الماضية تخفيضا في أنشطتها، الأمر الذي يعزى أساسا إلى قيود مالية. بيد أننا نلاحظ بارتياح أن الجامعة الآن على طريق الانتعاش، وهو إنجاز يتصل بمتابعة إصلاح الأمم المتحدة.

ويود وفدي أن يغتنم هذه المناسبة للترحيب بالرئيس المعين حديثا، السيد موريس سترونغ، وبأعضاء المجلس الآخرين. ويسرنا أن نرى أن عملية تنشيط الجامعة قد عادت إلى مجاريها منذ آذار/مارس الماضي. ونود أن نشيد في هذا الصدد بالمبادرات والجهود العديدة التي يضطلع بها الرئيس وأعضاء المجلس الآخرون. ولدينا أمل وطيد في أن يكون اجتماع المجلس المقرر عقده في بداية الأسبوع المقبل علامة بارزة في تدشين جامعة السلم الجديدة.

واسمحوا لي بإبداء قليل من التعليقات والاقتراحات فيما يتعلق ببرامج الجامعة وأنشطتها الراهنة. ولا بد من أن نتوخى أسلوبا جديدا لضمان السلام، لأن السلام لا يمكن ببساطة معادلته باختفاء العنف، ولكنه يتطلب القضاء على الأسباب الجذرية للصراع. ولئن كانت برامج الجامعة الحالية تفي بالرسالة العالمية التي كلفتها بها الأمم المتحدة، فمن دواعي سرورنا أن البرامج المرتقبة تقطع شوطا أطول في التصدي لموضوع السلام بواقعية وشمول.

وعلاوة على هذا فنحن نتفق مع المبادرة المبشرة بالخير بتعيين أناس ذوي خبرة ومكانة متميزتين في مجال مفاوضات السلام، زملاء بالجامعة.

ويود وفدي أن يضيف أن الجامعة ستكون بالتأكيد أكثر نجاحا لو أنها أقامت شبكات أكاديمية عملية مع الجامعات والمعاهد الأخرى عن طريق تبادل الطلاب والكليات والشهادات. وفضلا عن هذا يمكن زيادة تعزيز هذه الشبكات عن طريق التفاعل بعقد المؤتمرات عن بعد، وبالبرمجة على شبكة الإنترنت.

وفي ضوء التدابير الشاملة الجارية من أجل وضع جامعة السلم على أساس قوي، يلزم توفير دعم مالي كاف ومتناسب، من مختلف المصادر. ومن ثم يصبح من المجدي تقديم الحوافز لتوجيه المساهمات الخاصة إلى الجامعة.

وقد أسهمت حكومة جمهورية كوريا بالأموال والمعدات للجامعة عند إنشائها. وتظل حكومتي ملتزمة بمساعدة الجامعة في أعمالها في المستقبل. ومن هذا المنطلق شاركت حومتي في تقديم مشروع القرار بشأن "جامعة السلم" ونرجو أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تتشرف الأرجنتين بالمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن جامعة السلم. فقد أثبتت جميع المساعي المبذولة في السنوات الأخيرة لإنهاء الصراعات بين الشعوب ضرورة بناء ثقافة للسلام على أساس أعمق معتقدات البشرية، كي تحل محل ثقافة العنف والحرب.

وفي عمل جامعة السلم نحو تحقيق هذا الهدف، أصبحت ذات أهمية خاصة بوصفها بيئة ممتازة لتثقيف الناس بروح التفاهم والتسامح والتعايش السلمي.

وقد أصبحت المؤسسة في هذا السياق مهمة بوجه خاص لوجود مجتمعات منكوبة بصراعات مزمنة اختارت الحرب طريقا لحياتها. وفي هذا الصدد يمكن أن تقدم الجامعة إسهاما كبيرا للمجتمع الدولي.

والتثقيف من أجل السلام ينطوي على عملية مستمرة طويلة الأجل لا بد من أن تكون قادرة على الاعتماد على موارد كافية. والأرجنتين، في هذا الصدد، تشجع الدول الأعضاء والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على أن تسهم بصورة مباشرة في الصندوق الاستئماني للسلم أو في ميزانية الجامعة.

ولو اشترك عدد أكبر من الدول من المجتمع الدولي طوعيا في هذا المشروع ستتوافر لجامعة السلم الوسائل التي تحتاجها لنشر القيم التي تدعو إلى ترسيخها، وستكون قادرة على تصميم برامج أكثر طموحا تمكنها من

أداء دور أكبر في عمليات بناء السلام الجارية في مختلف مناطق العالم.

والأرجنتين ملتزمة بدعم أي مبادرة دولية للتثقيف من أجل السلام؛ ونحن نؤيد المشروع الذي عرضته كوستاريكا لأننا نرى أن التثقيف من أجل السلام الخطوة الأولى نحو غرس هذا المفهوم باعتباره قيمة عالمية.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب في البداية عن تقديرنا للتقرير الشامل والصريح والمركز، المقدم من الأمين العام بشأن جامعة السلم (A/54/312). وقد لاحظنا مع الارتياح الإجراءات التي يتخذها الأمين العام لترسيح الإشراف والمساءلة الواجبين في مجالات الإدارة والموظفين والشؤون المالية بالجامعة.

ونشيد بالخطوات التي يتخذها الأمين العام نحو تنشيط هـــذه المؤسسة النبيلة. ونظل مدينين لحكومة كوستاريكا لدعمهـــا المتواصل للجامعة كما تستحق المشورة والدعم المقدمان من السيد فديريكو مايور، المدير العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال تعزيز هذه المؤسسة، تقديرا خاصا.

ونحن نرى أن تـَولـــي السيد موريس سترونغ رئاسة مجلس الجامعة يبعث بالطبع على مزيد من التفاؤل ومزيد من الثقة في هذه المؤسسة.

لقد شاركت بنغلاديش في تقديم مشاريع القرارات المتعلقة بجامعة السلم منذ إنشائها في ١٩٨٠. وشاركنا هذا العام أيضا في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.30، ونحث الجمعية على اعتماده بتوافق الآراء. ويود وفد بلدي هنا أن يعرب عن دعمه الكامل للمقترح الذي قدمته ممثلة كوستاريكا بإضافة فقرة جديدة في المنطوق تتصل بالاحتفال، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بـ "يوم في سلام". ونعتقد أن هذا المقترح يستحق دعمنا، ونأمل في أن تتاح له الفرصة للحصول على تأييد الجمعية بأكملها.

إننا نعترف بالدور الذي تضطلع به الجامعة، ونتشاطر الاعتقاد بأن هذه المؤسسة يمكن أن تسهم مساهمة فعالة في قضية السلم ورفاه البشرية. فالحرائق التي تشتعل في أنحاء العالم تذكرنا بضرورة إجراء البحوث المتعلقة بالسلم وتعليمه. وتعقـُّد الصراعات الناشئة يتطلب توفير فهم أكبر للعوامل التي تحدد مسار الأحداث في هذه الحالات.

وفي هذا السياق، نرحب بالتغير المتوخـَّى في برنامج الجامعة. وقد لاحظنا مع الارتياح أن برامج المستقبل ستشهد توسعا كبيرا لتشمل طائفة أوسع من المواضيع ذات الصلة. فإدراج مجالات مواضيعية مثل ثقافة السلم العالمية، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، والديمقراطية ودور وسائط الإعلام تحرُّك جاء في أوانه وفي الاتجاه الصحيح.

ونود أن نرى جامعة السلم تكتسب طابعا عالميا حقا، وتؤدي رسالة عالمية بحق. وينبغي أن تكون قادرة على اجتذاب البشر من جميع أنحاء العالم، والجمع بين أوسع طيف ممكن من البشر الذين يعملون من أجل السلم. وينبغي أن تتمكن من التدليل على أهميتها بالنسبة للأفراد - من الرجال والنساء والأطفال - وبالنسبة للمجتمعات والدول في شتى بقاع العالم.

ونعتقد أن إعلان الأمم المتحدة وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، ينطويان على إمكانية توفير توجيه مفيد ومدخلات مضمونية تتعلق بوضع البرامج ومحتويات المقررات الدراسية في المستقبل في جامعة السلم. إن كل جزء من الأجزاء التسعة التي يتألف منها برنامج العمل بشأن ثقافة السلم يمكن أن يشكل مجالا للدراسة بالنسبة لحالات الصراع الفعلية والمحتملة. فهذه الدراسات من شأنها أن توفر مدخلات بالغة الأهمية لصنع القرارات واتخاذ الإجراءات الهادفة إلى منع الصراعات. وكذلك نود أن نرى هذه الوثيقة المتعلقة بثقافة السلم تندرج في المقررات الدراسية الحالية لدرجة الماجستير في مجال حقوق الإنسان والتثقيف في مجال السلم.

وإننا لعل ثقة بأن القيادة الملتزمة للسيد موريس سنزونغ ستسهم مساهمة خاصة في عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أنه عملا بالالتزام الذي قطعته في أيار/ مايو الماضي رئيسة الوزراء الشيخة حسنية في نداء لاهاي من أجل مؤتمر السلام، تم إدخال تعليم السلم وحقوق الإنسان في مستويي الدراسة الابتدائية والثانوية في بنغلاديش.

ويحدونا صادق الأمل في أن تؤدي برامج جامعة السلم إلى تعزيز هذه المبادرات وتوحيدها في كل أنحاء العالم.

ومما يبعث على الانزعاج أن نرى أن الحالة المالية للجامعة لا تزال هشة. ومما يخيب الآمال أن نلاحظ أن القيود على الموارد قد قلصت بدرجة كبيرة أنشطة مؤسسة قامت على أفكار سامية. والغرض الذي أنشأت الجمعية لأجله هذه المؤسسة قبل عقدين من الزمن لا يزال ناجعا. فلنوفر للجامعة التي أنشأناها الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف التي حددناها لها.

ولا أحد يجادل في صحة القول المأثور بأن الوقاية خير من العلاج. ولقد قمنا مرات عديدة بإجراء حساب لتكاليف الحرب. وكرر التاريخ نفسه، ولكننا لم نتعلم من التجارب. فالتكلفة الإنسانية، التي لا تقاس بشيء، لا تزال تمثل عبئا ثقيلا على ضميرنا الجماعي. ولذا فإن الفائدة المتأتية من دعم جهود الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم لا تحتاج إلى تأكيد. وفي التحليل الأخير، فإن البشرية هي التي تتلقى الإصابة في كل صراع. وفي التحليل النهائي أيضا، فإن البشرية هي السبب. ولذا، ينبغي ألا يكون من الصعب على البشر أن يعيشوا بسلام ويتركوا الآخرين يعيشون بسلام. ولتحقيق ذلك فإننا بحاجة إلى تعلُّم السلام وتعليمه والتبشير به - وباختصار، إننا نحتاج إلى ثقافة سلام. وبتوفير الوسائل، يمكن لجامعة السلم أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف. وما من شك في أننا جميعا نود أن نرى جامعة السلم تشارك بنشاط أكبر في خدمة قضية السلام، وهو الهدف الأسمى المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ومن الصحيح بنفس القدر أنه من خلال إرادتنا واهتمامنا يمكن تحقيق فرق كبير.

السيد بلفورت (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن آخذ الكلمة باسم وفد هايتي لأعرب عن تأييد جمهورية هايتي الكامل لمشروع القرار A/54/L.30 بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة السلم، التي يقع مقرها في كوستاريكا. وكذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد، باسم هايتي حكومة وشعبا، بذكرى جميع النساء والرجال من ذوي الإرادة الحسنة الذين سقطوا في سبيل خدمة السلام والأمم المتحدة. وكما تعرف الجمعية، فإن جامعة السلم أنشئت قبل ١٩ عاما لكي توفر للبشرية مؤسسة ذات نطاق دولي، تكون مكرسة لتعليم وتعزيز ونشر أفكار السلام والتعايش السلمي والتعاون بين الشعوب.

ففي وقت لا يزال يهيمن فيه نوع من الواقعية الضيقة الأفق على روح العلاقات الدولية ونظامها الحالي، لا يسعنا إلا أن نشيد ونعجب بالعمل الذي يضطلع به المسؤولون في مؤسسة التعليم العالي هذه التي اكتسبت أهمية أساسية، رغم أنها لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل تطورها. وكما قال وبحق البابا يوحنا بولص الثاني قبل عدة سنوات، فإن السلام هو الاسم الآخر للتنمية. وواقع الأمر أن هذين المفهومين أصبحا مترابطين. وعلاوة على ذلك، أبرز الأمين العام هذه الحقيقة بوضوح شديد في تقريره عن جامعة السلم، الوارد في الوثيقة A/54/312. فالفقرة الفرعية (ز) من الفقرة ١٨، من تقريره تنص على أنه

> "من الواضح أن للصلات بين التنمية الاقتصادية وصون السلم أهمية حاسمة ... وسيكون صون السلم في القرن المقبل متوقفا على تحقيق أنماط من التنمية الاقتصادية أكثر إنصافا، ... وتُحد من الفقر ... وأسباب الصراع".

وبهذه الملاحظة الحكيمة، لامس الأمين العام عنصرا حاسم الأهمية في ديناميات العلاقات بين الدول، لأن العديد من الصراعات التي تهزُ عالمنا وتنزل الآلام بالبشر إنما هي نتيجة الافتقار إلى التضامن، ونتيجة عملية استبعاد بطيئة وإن تكُن أكيدة.

ولقد أحاط وفد هايتي علما على النحو الواجب بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/312، وإننا نشكره بحرارة على هذا التقرير. ومع أنه لا يتناول سوى الوسائل المتوخاة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة السلم، فإن قراءة متعمقة وهادئة للتقرير ستمكننا من فهم المسائل الحقيقية في الألفية القادمة التي يمكن أن تدرج في إطار فكرة الأمن البشري.

فهذه الفكرة الجديدة ستكون دون شك في صميم مشاكل المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين، لأنه بالنسبة لكوكب يشهد تزايد ترسيخ نظام جديد لتوليد الثروة يقوم على التكنولوجيات الجديدة، سيكون من الصعب أكثر فأكثر تحمل منظر فجوة آخذة في الاتساع بين المستفيدين من عملية العولمة والذين أطلق عليهم فرانز فانون اسم المعذبين في الأرض. وفي عالم لا يزال

محكوما بنظرة واقعية ضيقة، عقيمة أحيانا ولكنها مدمرة دائما، من الواضح أن من يتوخون تحقيق مستقبلا أفضل للبشرية سيتعين عليهم القيام بالكثير ليحركوا على نحو أكيد ديناميات التغيير التي تشتد الحاجة إليها من أجل التنمية البشرية المستدامة.

ومما لا شك فيه، أن الفلسفة الكامنة وراء برنامج وأعمال جامعة السلم أقرت من هذا المنظور. وتلك المؤسسة موجودة بالفعل منذ ١٩ سنة، اكتسبت خلالها نضجا وأثبتت وجاهة عملها، الأمر الذي دفع بدوره الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط جامعة السلم وتوسيع برامجها ووسائل عملها لتمكينها من الاضطلاع برسالتها الأساسية المتمثلة في الحد من العقبات والتهديدات التي تعترض السلم والتقدم في جميع أرجاء العالم - وليس باللجوء إلى الفصل السابع المعروف جيدا من ميثاق الأمم المتحدة، وإنما باستنهاض كل ما هو غاية في النبل في البشر: ألا وهو حس التضامن، والرغبة في التواصل مع البشر الآخرين ومع الطبيعة، وباختصار، كل شيء يمنح البشرية قيمها المعنوية والروحية. ويقول أندريه مالرو في كتابه "مذكرات مضادة" (Antimémoires) إن القرن الحادي والعشرين سيكون إما دينيا أو غير ديني، حيث يعني الدين هنا علاقتنا مع الأرض، ومع البشر، ومع الكون. ومن ثم يغتنم وفد هايتي هذه الفرصة لتهنئة القائمين على جامعة السلم لأنهم فكروا في أن يدرجوا في منهجهم القيم الأخلاقية والروحية التي يمكن أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية لإنشاء ثقافة سلام حقيقية.

وقد جاء في الميثاق التأسيسي لليونسكو أنه: "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام". وعلى أعتاب القرن الحادي والعشرين، يجب أن تجعل الجمعية العامة من هذه الجامعة حصنا رئيسيا للدفاع عن السلم. وربما مكننا ذلك من التخلي عن ضيق الأفق في التفكير، وعن الأنانيات المدمرة والعقيمة التي لا تزال تلقي بظلالها على البشرية وتساعد على انتشار فيروسات الحرب والفقر. إن هذه جامعة من أجل الديمقراطية، ومن أجل التنمية، ومن أجل السلم.

وفي مواجهة التهديدات التي ما فتئت تضر بالأمن البشري، يجدد وفد هايتي الإعراب عن دعمه لجامعة السلم وللقائمين عليها، ويحث كذلك الجمعية العامة على أن تؤيد بشدة مشروع القرار A/54/L.30، المصمَّم لتعزيز تلك المؤسسة وتمكينها بالتالي من الاضطلاع بمهمتها الأساسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار المناقشة بشأن هذا البند.

ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.30، بصيغته المنقحة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.30، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار A/54/L.30، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٢٩/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.